المملكة الأردنية الهاشمية

دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

تـطـورات الـقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة

الـتـقـريـر الـشـهـري

العدد الثامن، آب٢٠٢٣.

إعداد مديرية الدراسات والإعلام

الصفحة	الفهرس
٢	كلمة العدد: المؤسسات الأوروبية باتت تشكل عوامل طاردة للإسرائيليين ومؤيديهم
٤	موجز تنفيذي
	أولا: تطورات عملية السلام
٦	أ- الموقف الأردني
٨	ب- الموقف الفلسطيني
١٢	ت- الموقف العربي
١٧	ث- الموقف الدولي
٢١	ج- الموقف الاسرائيلي
٢٦	ح- الموقف الأمريكي
	ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٢٩	أ- الشهداء والجرحى
٣١	ب- الأسرى والمعتقلون
٣٣	ت- اقتحامات لتجمعات سكانية
٣٣	ث- انتهاكات ضد المقدسات
٣٤	ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.
٣٤	ح- أنشطة استيطانية وتهويدية
٣٥	خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات
٣٥	د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية
٣٥	ذ- انتهاكات المستوطنين
	ثالثا: شؤون إسرائيلية
٣٦	أ- نصف الإسرائيليين مقتنعون بوجود علاقة وثيقة بين "برنامج الإصلاح القضائي" ومشروع "ضم الضفة الغربية الى إسرائيل".
٣٩	ب- قانون التجنيد وعواقبه: الدليل الكامل للتشريع المثير للجدل.. ما الذي تضمنه ولماذا قد يؤدي إلى تعريض " نموذج جيش الشعب" للخطر.

كلمة العدد

المؤسسات الأوروبية باتت تشكل عوامل طاردة للإسرائيليين ومؤيديهم

تزداد حدة الغضب العالمي من دولة الاحتلال، يوما بعد يوم، لا سيما المنظومة الغربية، التي شكلت الحاضنة التاريخية لها، حيث شهدت السنوات الأخيرة المزيد من الحوادث المعادية لدولة الاحتلال، خاصة لدى المحافل اليسارية التي دأبت على انتقادها.

وقالت مارينا روزنبرغ نائبة الرئيس الأول للشؤون الدولية في رابطة مكافحة التشهير، إن "معاداة إسرائيل لدى أجزاء من اليسار السياسي في أوروبا باتت اتجاها متزايدا ومثيرا للقلق، بدءا بالسرديات حول اللوبي اليهودي القوي الذي يسيطر على الحكومات ووسائل الإعلام، وانتهاء بالدعوات إلى انتفاضة عالمية ضد إسرائيل"، وأضافت في مقال بصحيفة "معاريف"، " صحيح أن اليمين السياسي لا يزال يشكل تهديدا أكثر عنفا لليهود في جميع أنحاء العالم، لكن معاداة إسرائيل التي تنبع من بعض الجماعات اليسارية تتغلغل بطريقة يومية أكثر، وتشكل تهديدا من نوع مختلف، خاصة في أوروبا."

وقالت كذلك "صحيح أن اليمين السياسي لا يزال يشكل تهديدا أكثر عنفا لليهود في جميع أنحاء العالم، لكن معاداة إسرائيل التي تنبع من بعض الجماعات اليسارية تتغلغل بطريقة يومية أكثر، وتشكل تهديدا من نوع مختلف، خاصة في أوروبا"، وقالت، "عندما يكون الشر هو إسرائيل أو الصهاينة والقوى التي تسيطر على الآخرين، فإن من يطرح هذه الحجج على الجانب الأيسر من الخريطة السياسية يروج لصور كلاسيكية معادية لإسرائيل مثل مفردات "الفصل العنصري" و"إرهاب المستوطنين" و"التطهير العرقي"، كما يستخدمون روايات متجذرة"، وتابعت، "عندما يكون هناك قتال بين إسرائيل والمنظمات الفلسطينية، فإن هذه الجماعات تشجع الحشود الغاضبة، التي تظهر أمام المعابد اليهودية في جميع أنحاء أوروبا."

وأوضحت أن "تقريرا لفحص اتجاهات الخطاب السياسي في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا، يظهر أن معاداة إسرائيل من بعض الأفراد اليساريين تتجلى في هذه البلدان الأربعة، لا سيما باتجاه شيطنة إسرائيل والمشاعر المناهضة للرأسمالية."

وأردفت روزنبرغ، "أن الحديث عن نظريات المؤامرة حول مؤامرة يهودية تتحكم في الخيوط من وراء الكواليس ليست جديدة، لكنها تظهر بوتيرة مثيرة للقلق في أجزاء من اليسار، وفي فرنسا، حيث انتشرت صور الإسرائيليين كشخصيات غامضة، أو محركي دمى يحركون الخيوط على قمة الحزب الاشتراكي."
وأشارت الكاتبة "إلى مؤامرة تروج في بريطانيا تزعم أن الحركة الصهيونية دبرتها لإسكات معارضي إسرائيل، وفي إسبانيا أصبحت حركة المقاطعة مرادفة لليسار المتطرف، كما يتضح من حزب بوديموس، الذي يقود الهجوم على إسرائيل وهو أحد أجزاء الائتلاف الحاكم."

وبحسب المقال، "فإن إسرائيل تعد في ألمانيا الهدف الأول لمعاداتها، لكن على عكس الدول الأخرى، تميل أحزاب اليسار السياسي لإدانتها بسرعة، خاصة بسبب مسؤولية ألمانيا عن المحرقة، وفي شوارعها فإن معاداة الصهيونية تكتسب زخما، وتتجلى في هتافات "هيا إلى الانتفاضة"، التي تمجد موجات المقاومة الفلسطينية طوال سنوات الصراع."
وتكشف هذه المعطيات أن المؤسسات الأوروبية باتت تشكل عوامل طاردة للإسرائيليين ومؤيديهم، باتت تشهد مزيدا من الحملات المتجددة لإيجاد وسائل عمل معادية للاحتلال ونزع الشرعية عن إسرائيل.

وتحولت حتى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في القارة الأوروبية في السنوات الأخيرة إلى جبهة متقدمة وملعب رئيسي للحركات المعادية لإسرائيل، وباتت تشكل إحدى الساحات الأكثر تحديا للدعاية الإسرائيلية.
في الوقت ذاته، تأتي هذه الحملات الأوروبية المعادية للاحتلال في وقت يوشك الاتحاد الأوروبي وإسرائيل فيه على الدخول في أزمة دبلوماسية بسبب تزايد الدعوات الأوروبية لإحياء عمليات المقاطعة لبضائع المستوطنات المنتجة بالضفة الغربية، وهذا التوجه الأوروبي من شأنه وضع القائمة السوداء للشركات العاملة في المستوطنات على الطاولة من جديد.

-موجز تنفيذي: -

أبرز التقرير الشهري لشهر آب٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على مواصلة الأردن دعمه للقضية الفلسطينية كونها القضية المركزية التي تحتل صدارة الأولويات في الدولة الأردنية في إطار بذل كامل الجهود والإمكانات لاتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد أفق سياسي يسمح باستعادة مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق الهدف المشترك والمصلحة الاستراتيجية للمنطقة والعالم، وهي تحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ورفض جلالته لأية محاولات تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر آب٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

- **نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات: -**

- استشهاد ١٩فلسطينيا في الضفة الغربية والقدس، برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه، أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بينهم ٥ أطفال.

- تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال بلغت بمجملها (٦٠٧) حادثة اعتقال لمواطنين فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم ١٩ طفلا، و٤ مواطنات، و٣ طلاب جامعيين، و٤ عسكريين و٦ صيادين، كما أصدرت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر قرارا بإبعاد ٦ مواطنين، بينهم صحفي، عن المسجد الأقصى ومنطقة باب العامود بالقدس، وعن محافظات الضفة، لفترات تتراوح بين أسبوعين إلى ٦ شهور.

- مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٧٣١) عملية اقتحام لمناطق سكنية فلسطينية، تركزت في محافظة جنين بواقع ١٦٣ اقتحاما، تليها نابلس بـ ١٤٨ اقتحاما، ثم الخليل بـ ٨٧ اقتحاما، وطولكرم بـ ٧١ اقتحاما.

- تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، إذ رصد تقرير" محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر آب ٢٠٢٣، إذ اقتحم ما يزيد عن (٣٨٩١) مستوطنًا، و(٨٣,٨٢٤) أجنبيا تحت مسمى سياحة (من خلال وزارة السياحة الاسرائيلية) المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، كما منعت قوات الاحتلال خلال شهر آب، طواقم الإعمار والترميم من استكمال أعمالهم في المسجد الأقصى المبارك، إذ حضرت قوات الاحتلال إلى مكان عمل الطواقم التي كانت تشرعُ في أعمال الترميم ومنعتهم من مواصلة عملهم بالقوة.

- واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث تم هدم (١١) منزلا فلسطينيا، من بينها (٤) منازل في القدس، أجبر أصحابها على هدمها ذاتيا تفاديا لدفع ضرائب باهظة تفرضها سلطات الاحتلال.

- إقرار السلطات الاسرائيلية العديد من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.

- ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر آب٢٠٢٣ (١٢٦) اعتداء.

وتستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، ونستعرض منها لهذا الشهر تقرير نشره مركز مدار الفلسطيني تناول استطلاع "مؤشر السياسة الخارجية" للعام ٢٠٢٣، الذي أجراه معهد "مِتفيم" (مسارات)، "المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية"، وهو يعتبر استطلاعا سنويا يجريه معهد "متفيم" للمرة الحادية عشرة على التوالي هذه السنة أُجري هذه السنة في الفترة ما بين ٢٠ و٢٣ تموز يوضح بأن نصف الإسرائيليين مقتنعون بوجود علاقة وثيقة بين "برنامج الإصلاح القضائي" و"مشروع ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل .

أما التقرير الثاني فتناول مقال لـ "عيديت شافران جيتلمان" وهي باحثة ومحللة في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بعنوان "قانون التجنيد وعواقبه: الدليل الكامل للتشريع المثير للجدل"، يتضمن رسم خريطة لمشاريع القوانين المدرجة على جدول الأعمال في سياق التجنيد، وفحصا لمعانيها الفعلية – المخاطر الكامنة فيها، بما في ذلك التآكل المتوقع لكفاءة جيش الدفاع الإسرائيلي وقدراته العملياتية، فضلاً عن وضع الجيش الإسرائيلي. الجيش الشعبي وروح الخدمة.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني دعمه للقضية الفلسطينية كونها القضية المركزية التي تحتل صدارة الأولويات في الدولة الأردنية في إطار بذل كامل الجهود والإمكانات لاتخاذ الخطوات العملية القادرة على كسر الجمود وإيجاد أفق سياسي يسمح باستعادة مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق الهدف المشترك والمصلحة الاستراتيجية للمنطقة والعالم، وهي تحقيق السلام العادل الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حصل الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة كاملة، وفي مقدمتها حقه في الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

ويؤكد الأردن بقيادة جلالته دعمه المتواصل لصمود المقدسيين وحفاظهم على الهوية العربية والإسلامية للمدينة المقدسة، انطلاقا من الوصاية الهاشمية التاريخية، مؤكدا جلالته الاستمرار بنهج الآباء والأجداد من الملوك الهاشميين الذين ضحوا في سبيل الحفاظ على المقدسات في القدس.

وفي إطار ذلك أجرى جلالة الملك عبد الله الثاني وأخوه سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مباحثات في قصر بسمان الزاهر، يوم ٨/٢، أشاد جلالته خلالها بدور دولة الإمارات العربية المتحدة في الدفاع عن القضايا العربية في مجلس الأمن بصفتها عضوا غير دائم فيه، وتطرقت المباحثات إلى مجمل قضايا المنطقة والعالم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومساعي تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، فضلا عن جهود التوصل إلى حلول سياسية للأزمات الإقليمية والدولية

وبحث الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات، والملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين، العلاقات بين البلدين وإمكانات تعزيز التعاون الاستراتيجي والعمل المشترك بما يحقق مصالحهما المتبادلة، إضافة إلى مجمل القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك.

كما تبادل الجانبان، وجهات النظر بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين، مؤكدين الحرص على تعزيز العمل المشترك لتحقيق السلام في المنطقة انطلاقاً من نهج البلدين الراسخ في دعم السلام والتعايش والتعاون الإقليمي لما فيه مصلحة جميع الشعوب. وأكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، خلال اللقاء، أن دولة الإمارات والأردن تجمعهما رؤى مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة لشعبيهما الشقيقين، وترسيخ السلام والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة كافة، وأضاف "الشيخ محمد بن زايد"، في منشور على منصة "إكس" للتواصل الاجتماعي، "سعدت بلقاء أخي جلالة الملك عبد الله الثاني في عمّان، بحثنا تعزيز آفاق التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا الشقيقين، وتبادلنا وجهات النظر حول المستجدات في المنطقة والعالم... الإمارات والأردن شريكان في العمل من أجل الاستقرار والتنمية المستدامة والازدهار الإقليمي"، وأكد الجانبان حرصهما على مواصلة التنسيق والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك تحقيقا لمصالح البلدين وخدمة للقضايا العربية وتعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

واستقبل جلالة الملك عبد الله الثاني يوم الاثنين ٨/٨، نائب مساعد الرئيس الأمريكي ومنسق البيت الأبيض لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بريت ماكغورك، وتم خلال اللقاء، الذي حضره سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، بحث علاقات الصداقة المتينة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، وسبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما، كما جرى استعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وأكد جلالة الملك ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحضر اللقاء نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ومدير مكتب جلالة الملك، الدكتور جعفر حسان.

كما دعا جلالة الملك عبد الله الثاني، خلال لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في قصر الحسينية بالعاصمة عمان يوم الثلاثاء ٨/٨ المجتمع الدولي إلى ضرورة وقف إجراءات إسرائيل "الأحادية اللاشرعية"، وتوفير الحماية للفلسطينيين وتكاتف الجهود لإحياء مفاوضات سلام "جادة وفاعلة، محذرا جلالته من خطورة استمرار غياب الأفق السياسي وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة بكاملها، مؤكدا حرصه على إدامة التنسيق مع الأشقاء العرب لدعم الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة.

كما شدد جلالته على موقف الأردن "الثابت" تجاه القضية الفلسطينية والاستمرار في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بموجب الوصاية الهاشمية عليها، مجددا جلالته دعم الأردن "الكامل" للفلسطينيين في نيل حقوقهم وقيام دولتهم المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وأشار إلى أهمية توفير المجتمع الدولي الحماية للشعب الفلسطيني وتكاتف الجهود لإيجاد أفق سياسي يعيد إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

كما عقد جلالة الملك عبد الله الثاني، الاثنين ٨/١٤، في مدينة العلمين المصرية قمة جمعته والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، لبحث آخر المستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وحضر القمة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ومدير مكتب جلالة الملك، الدكتور جعفر حسان، ومدير المخابرات العامة اللواء أحمد حسني، والسفير الأردني في القاهرة أمجد العضايلة، وعدد من المسؤولين المصريين والفلسطينيين.

وعلى هامش القمة المذكورة آنفا، بحث جلالته والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، العلاقات الثنائية المتينة ومستجدات المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدا ضرورة المضي قُدمًا في تنفيذ مخرجات اجتماعات اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة، التي عقدت في عمان أخيرًا، مثمنا جهود مصر والرئيس السيسي، في استضافة القمة الثلاثية الأردنية المصرية الفلسطينية. وجدد جلالته تأكيد الحرص على توفير كل سبل الدعم للفلسطينيين، في نيل حقوقهم العادلة والمشروعة، ومواصلة الجهود لكسر الجمود في عملية السلام للتوصل إلى حل عادل وشامل على أساس حل الدولتين، وجرى تأكيد أهمية مواصلة التشاور، والتنسيق إزاء مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يحقق مصالح البلدين والشعبين، ويخدم القضايا العربية.

وبدورها رحّبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يوم ٨/١٠، بإعلان وزيرة الخارجية الأسترالية عزم حكومة بلادها العودة لاستخدام مصطلح "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وتأكيدها على أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وثمّن الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سنان المجالي، موقف الحكومة الأسترالية واعتبره موقفاً إيجابياً ينسجم مع القانون الدولي، والجهود المستهدفة التوصل لحل الدولتين، السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

فيما بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي يوم ٨/٢٧، خلال استقباله اليوم، مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف، القضايا الإقليمية، سيما القضية الفلسطينية والأزمة السورية، وأكد الصفدي وليف، عمق ومتانة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة، والحرص المشترك على تعزيز علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في المجالات كافة، وفي إطار الشراكة الاستراتيجية، ومذكرة التفاهم الرابعة التي وقعتها المملكة والولايات المتحدة العام الماضي، وثمّن الصفدي الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية للأردن، لرفد العملية التنموية، ولمساعدته في مواجهة التحديات الاقتصادية، وانعكاسات الأزمات الإقليمية عليه، وخاصة أزمات

اللجوء، من جانبها، ثمنت ليف الجهود التي تبذلها المملكة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني لحل الأزمات الإقليمية، وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

ب- الموقف الفلسطيني: -

عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم الأربعاء ٨/٢، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، جلسة مباحثات مع الرئيس القبرصي نيكوس كريستودوليدس، تناولت تعزيز العلاقات الثنائية وآخر المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية، وما تقوم به الحكومة الإسرائيلية المتطرفة من ممارسات لتدمير ما تبقى من آمال لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، معربا عن تقديره الكبير للدور السياسي المهم الذي تقوم به قبرص في إطار الاتحاد الأوروبي لدعم تحقيق السلام وفق قرارات الشرعية الدولية، وقال: "نتطلع إلى إكمال هذا الدور الحيوي من خلال إسناد نيل دولة فلسطين عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، وحصولها على اعتراف المزيد من الدول الأوروبية بدولة فلسطين، للحفاظ على الفرصة الأخيرة لحل الدولتين المبني على القانون الدولي"، وأضاف الرئيس عباس أطلعنا الرئيس القبرصي على ما يجري في الأرض الفلسطينية على أيدي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بما فيها الحكومة الحالية المتطرفة التي تمارس الاضطهاد والعنصرية وسرقة الأرض وانتهاك المقدسات على أيدي قواتها ومستوطنيها الإرهابيين، الذين يسارعون الخطى لتدمير الأسس التي قامت عليها العملية السياسية، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة جادة من المجتمع الدولي، من أجل وقف تصرف إسرائيل كدولة عنصرية فوق القانون، لتحقيق الأمن والسلام للجميع في منطقتنا والعالم".

وبدوره، أكد الرئيس كريستودوليدس، حرصه على تعزيز العلاقة الثنائية بين البلدين والشعبين الصديقين، مشددا على موقف بلاده الدعم للسلام على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمتها. وأكد رئيس قبرص أهمية تعميق التعاون الثلاثي بين قبرص وفلسطين.

كما توافق الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم الخميس ٨/١١، ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية، على "ضرورة الإسراع بتشكيل لجنة المتابعة الفصائلية"، لبحث ملفات المصالحة الفلسطينية، جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه هنية مع عباس وذلك في إطار متابعة نتائج لقاء الأمناء العامين الذي عُقد نهاية الشهر تموز الماضي في مدينة العلمين المصرية، حيث جرى التوافق على ضرورة الإسراع في تشكيل لجنة المتابعة الفصائلية التي ستبحث في كل الملفات، وحتى يتسنى لها تقديم مخرجات مناقشاتها أمام اجتماع الأمناء العامين القادم، إذ تم التأكيد على ضرورة السير قدما في الخطوات التي تقرب الشعب الفلسطيني من إنجاز وحدته الداخلية لتعزيز الموقف الوطني المشترك لمجابهة التحديات الراهنة.

وعلى صلة وصل الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، يوم الأحد ٨/١٣، إلى مدينة العلمين المصرية، للمشاركة في أعمال القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية، في إطار زيارة رسمية؛ تلبية لدعوة نظيره المصري عبد الفتاح السيسي ، وأفادت مصادر فلسطينية بأن الزيارة تهدف للمشاركة في لقاء قمة ثلاثية تجمع الرئيس محمود عباس، مع شقيقيه الرئيس عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، تجسيداً للتشاور والتعاون الدائمَين والمستمرين تجاه القضايا المتعددة على المستويات العربية والإقليمية والدولية".

فيما قال رئيس الوزراء في كلمته بمستهل جلسة الحكومة، يوم الإثنين ٨/٢٨، في رام الله، بأن النظام العنصري "الأبرتهايد" في إسرائيل ليس ممارسة فقط، بل سنت إسرائيل العديد من القوانين التي تخدم نظامها العنصري، سواء كان ذلك قانون القومية أو غير، مشيرا إلى أن العالم لم يكن بحاجة إلى سماع تصريح الوزير الإسرائيلي بن غفير، حتى يقتنع ويتأكد من الأفكار العنصرية التي تصوغ فكر من يتولى اليوم مقاليد الحكم في دولة الاحتلال وسلوكه، وأضاف " إن ما يقوم به بن غفير وجميع أركان الحكومة الإسرائيلية والمليشيات التابعة لها من ممارسات عنصرية تعتنق عقيدة القتل والحرق والمحو والإبادة الجماعية، كافية لأن يتوقف العالم عن التعامل مع هذه الحكومة، ويدين ممارساتها ويفعل القوانين الدولية الداعية إلى مقاطعتها، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من تلك الممارسات الإجرامية.

وأردف ردينة قائلا:" أن نظام الأبرتهايد الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية، يجعل الفلسطيني يستهلك ٧٢ لتر مياه والإسرائيلي يستهلك ٤٣٠ لترا، وأن هناك حافلات يمنع على الفلسطيني أن يركبها، وأن هناك عمارات يمنع على الفلسطيني أن يستأجر فيها شقة سكنية، وأن لليهود حق البناء في أي مكان، في حين يمنع الفلسطيني من البناء على أرضه، بل يهدم بيته، وتابع: "إسرائيل تدعي أن بعض اليهود يملكون بعض البيوت في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وماذا عن آلاف البيوت التي يملكها الفلسطينيون وما زالت موجودة إلى يومنا هذا؟ وماذا عن الأراضي المستولى عليها؟ وماذا عن الكتب والآثار التي سرقت؟ وماذا عن جدار الفصل العنصري الذي يفصل الفلسطيني عن الفلسطيني الآخر؟ والذي جعل الفلسطيني يعيش في بانتوستانت وبؤر معزولة بعضها عن بعض؟ وماذا عن منع الفلسطيني من الوصول إلى أرضه لتفقيره وتحويله إلى يد عاملة رخيصة في سوق العمل الإسرائيلي، ودفعه خارج أرضه للاستيلاء عليها لاحقا؟ وماذا عن تفتيت الأراضي الفلسطينية: غزة معزولة ومقسمة، منطقة بيضاء، ومنطقة صفراء، والخليل مقسمة، والقدس محاصرة بجدار، وبقية أراضي فلسطين مقسمة؟"، مؤكدا" إن هذا التفتيت يخلق نظاما قانونيا وإداريا واقتصاديا ممزقا، وقال: " فوق كل هذا، منع لم شمل العائلات الفلسطينية، هذا قمة الإجرام والعنصرية، على العالم اتخاذ كل ما يلزم لوقف جرائم الأبرتهايد الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، ونحن من جانبنا نضع هذا أمام المنصات والمؤسسات الدولية ونواجه ذلك ميدانيا، وعلى العالم منع شركاته من المشاركة في أي ممارسة استعمارية على أرضنا".

فيما قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، يوم ٨/١، إن الصمت الدولي وغياب المحاسبة هو الذي شجّع الاحتلال الإسرائيلي على التمادي في ارتكاب جرائمه ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها جريمة إعدام قوات الاحتلال بدم بارد للطفل محمد فريد شوقي الزعارير (١٥ عاما) قرب بلدة السموع جنوب الخليل، والشاب مهند المزارعة شرقي القدس ، وأضاف بأن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتحدى القانون الدولي بعمليات القتل اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني، وتصر على المُضي في عمليات القتل والإعدامات الميدانية، واقتحام المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وإنزال أشد العقوبات الجماعية بحق أبناء شعبنا، بما يتناقض مع الشرعية والقوانين الدولية الإنسانية، داعيا المجتمع الدولي ومؤسساته وفي مقدمتها مجلس الأمن، إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، مشددا على ضرورة تدخل الإدارة الأميركية لوقف هذه البلطجة الإسرائيلية قبل فوات الأوان، لأن البديل هو جرّ المنطقة إلى مربع العنف وعدم الاستقرار، مؤكدا على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية تتحملان مسؤولية تدهور الأوضاع وانفجارها، مشيرا الى أن تحقيق الأمن والاستقرار يأتي من خلال الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال وليس عبر إعدام الأطفال واقتحام المدن وسياسات العقاب الجماعي.

كما صرح الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، يوم الخميس ٨/٣١، إن عمليات القتل اليومية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والاقتحامات للمدن الفلسطينية، واعتقال مئات الفلسطينيين، هدفها تفجير الأوضاع بالمنطقة وجرها إلى مربع العنف والتصعيد، وأضاف بأن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأوضاع الخطيرة التي وصلت إليها الأوضاع، مؤكدا أن جميع ما تقوم به إسرائيل لن يجلب لها الأمن والاستقرار اللذين لن يتحققا دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة التي أقرتها الشرعية الدولية، وأنه لن تُحل أي قضية في الشرق الأوسط دون حل عادل للقضية الفلسطينية.

وتابع أنه يتعين على المجتمع الدولي، خاصة الإدارة الأمريكية أن يعيا جيدا، أن ما تقوم به إسرائيل من قتل واعتقال واقتحامات للأماكن المقدسة، ومن إرهاب المستوطنين وغيرها من الإجراءات أحادية الجانب، سيكون لها تداعيات خطرة جدا على الجميع، لأن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يقفا مكتوفَي الأيدي أمام هذه الجرائم الإسرائيلية التي لن يسمح باستمرارها، وسيكون هناك قرارات وطنية تحمي الحقوق الفلسطينية وتوقف هذا العدوان على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وقال أبو ردينة "على الجانب الأمريكي التدخل فورا لوقف هذا الجنون الإسرائيلي قبل فوات الأوان، لأن البديل هو الخراب وعدم الاستقرار وفقدان الأمل، وهذا ما يجري الآن"، أضاف أن الاستخفاف بحياة أبناء الشعب الفلسطيني وسرقة أرضه والاعتداء على مقدساته، لن تُخضعه ولن تجبره على التنازل عن حقوقه وثوابته، والتاريخ يُثبت دوماً أن النصر يقف دوماً إلى جانب الحق والعدل والحرية التي يمثلها الشعب الفلسطيني، وأكد على أن القيادة الفلسطينية حاملة مسؤولية القرار الوطني الفلسطيني المستقل لن تتنازل عن الثوابت الوطنية والحقوق التاريخية وعلى رأسها المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وعلى صعيد آخر، قالت وزارة الخارجية والمغتربين " إن إسرائيل تستغل غياب الجدية الدولية في تطبيق حل الدولتين لضم الضفة الغربية، وتطبيق القانون الإسرائيلي على أجزاء واسعة منها، بما يؤدي إلى إغلاق الباب أمام أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، بعاصمتها القدس الشرقية، وأوضحت بأن جرائم الاحتلال اليومية بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته يشكل امتدادا لحرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني، وحقوق الشعب الوطنية العادلة والمشروعة، ومحاولة اسرائيلية متواصلة لكسر إرادة الصمود ومواجهة الاحتلال والدفاع عن النفس لدى شعبنا، مُحملة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائج انتهاكاتها وجرائمها بما تشكله من مخاطر حقيقية تهدد بتفجير ساحة الصراع، مؤكدة أن الصمت الدولي على هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي انعكاس لازدواجية المعايير، وغياب الارادة الدولية في احترام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتعبير أيضاً عن عدم جدية دولية في تحقيق التهدئة، واستعادة الأفق السياسي لحل الصراع.

فيما أطلع مندوب فلسطين بالجامعة العربية السفير مهند العكلوك، يوم الخميس ٨/٣، رئيس البرلمان العربي عادل العسومي، على آخر التطورات السياسية بفلسطين، خلال اللقاء الذي عقد في مقر البرلمان العربي بالقاهرة، على سبل الاتفاق على وضع آلية للتنسيق بين المندوبية والبرلمان والعمل على ترتيب فعالية برلمانية عربية دولية بشأن دعم القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن يقوم البرلمان العربي بمخاطبة شخصيات دولية مدافعة ومناصرة للقضية الفلسطينية وعقد ندوات تتعلق بهذا الشأن.

كما تناول اللقاء ضرورة مخاطبة البرلمانات الأوروبية والأفريقية والدولية لحث حكوماتها على دعم القضية الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطين، وذلك بقيام عدد من الوفود برئاسة البرلمان بزيارة منظمات إقليمية ودولية لدعم وتأييد القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى مخاطبة آليات العدالة الدولية وحثها على تفعيل لجان التحقيق لمساءلة الاحتلال ومعاقبته على جرائمه، وضرورة التحرك الفاعل لمنع عضوية إسرائيل في الاتحاد الأفريقي.

من جانبه أكد العسومي أهمية توحيد المواقف والجهود لإبراز القضية الفلسطينية، وطرحها في كافة المحافل الإقليمية والدولية، وصولا لنيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعودة اللاجئين وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأوضح السفير العكلوك ضرورة متابعة قرارات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في السعودية، خاصة فيما يتعلق بدعم الموقف الفلسطيني وفضح جرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، مضيفا أن المندوبية الدائمة لدولة فلسطين تعمل على زيادة تأثير دور الجامعة العربية من خلال ثلاثة محاور "السياسي والقانوني والتنموي".

وعلى صلة، أطلع سفير دولة فلسطين لدى أوزبكستان وقرغيزستان جواد عواد، يوم الخميس ٨/٣، نائب وزير الخارجية الأوزبكي بخروم ألوييف، على آخر مستجدات وتطورات الأوضاع في فلسطين، خلال لقائهما بمقر الوزارة في العاصمة طشقند. وشكر عواد جمهورية أوزبكستان على موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية.

وبدوره، أكد ألوييف موقف أوزبكستان، قيادةً وحكومةً وشعبا، الداعم للقضية الفلسطينية، والمساند للشعب الفلسطيني حتى إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

واتفق الجانبان على مواصلة الجهود والاتصالات من أجل تطوير العلاقات بين البلدين في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والتعليمية والسياحية والصحية والثقافية، والاستثمار والتجارة.

كما أطلع مندوب دولة فلسطين بالجامعة العربية السفير مهند العكلوك، ٨/٢١ سفير اليابان فوق العادة والمفوض لدى الجامعة العربية هيروشي أوكا، على الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير القانونية التي تقوم بها حكومة أكثر تطرفا في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي. كما أطلعه خلال اللقاء الذي عقد في سفارة اليابان بالقاهرة على الأوضاع الإنسانية الصعبة في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات طويلة من الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ما تمارسه إسرائيل من محاولات لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وأعرب السفير العكلوك عن تقديره للدعم الياباني الاقتصادي لفلسطين، مطالبا ضرورة أن تخطو بخطوات إضافية باتجاه القضية الفلسطينية وأهمها دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والتأكيد أن مبادرة السلام العربية هي الخطة العربية الوحيدة وممر السلام العربي الوحيد من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين حلا عادلا استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتجسيد استقلال دولة فلسطين، مع ضرورة أن ينعكس ذلك في البيان الختامي الذي سيصدر عن الوزاري الشهر المقبل، مشددا إنه لابد من الحفاظ على اللغة المتقدمة التي حققت عام ٢٠١٧ في الاجتماع الوزاري الأول الذي عقد بالقاهرة.

وفي إطار ثلاث رسائل متطابقة، بعثها السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، طالبت فلسطين الأمم المتحدة، يوم ٨/١٨ التدخل القوي ومحاسبة دولة الاحتلال على هجماتها المستمرة ضد المواطنين، والتي أدت إلى استشهاد وإصابة الكثيرين خلال الشهر الجاري، وإلى حدوث عمليات "تهجير قسري" لتجمعات بدوية، بسبب عنف المستوطنين.

وقد تم ارسال ثلاث رسائل متطابقة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر (الولايات المتحدة الأمريكية)، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في عمليات القتل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأكد منصور مواصلة قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين استهداف المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال، بعنف، من دون أي رادع أو خوف من العواقب، مشيرا إلى ما قامت به قوات الاحتلال حين قامت بالتوغل في مدينة جنين، ما أسفر عن استشهاد مصطفى الكستوني (٣٢ عاما)، وإصابة مواطنة فلسطينية تعمل ممرضة، إلى جانب استشهاد قصي عمر محمد سليمان (١٦ عاما) ومحمد نجوم (٢٥ عاما) في الخامس عشر من شهر آب الجاري، خلال عدوان قوات الاحتلال على مخيم عقبة جبر للاجئين في مدينة أريحا.

كما تطرق منصور إلى استشهاد أمير أحمد خليفة (٢٣ عاما)، في العاشر من الشهر الجاري، خلال اقتحام قوات الاحتلال قرية زواتا قرب نابلس، وكذلك استشهاد رمزي فتحي عبد الرحمن حامد (١٧ عاما)، متأثراً بجروحه التي أصيب بها برصاصة مستوطن من مسافة نحو ١٠ أمتار بداية الشهر الجاري، قرب بلدة سلواد، وأشار أيضا إلى أنه في يوم السادس من الشهر الجاري استشهد ثلاثة فلسطينيين، بينهم طفل، وهم براء أحمد فايز القرم (١٦ عاما)، ونايف أبو صويص (٢٦ عاما) ولؤي أبو ناعسة، خلال كمين نصبه جنود إسرائيليون بالقرب من قرية عرابة في محيط جنين، ومن ثم قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز جثث الشهداء الثلاثة.

واستشهد السفير الفلسطيني بتقرير للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال الدولية غير الحكومية، التي أشارت إلى استشهاد ٤١ طفلا فلسطينيا عام ٢٠٢٣ وحده، وقال "مع ذلك لا تزال إسرائيل وقوات الاحتلال التابعة لها محذوفة بشكل غير منطقي من قائمة المنتهكين الدائمين لحقوق الطفل ما يزيد من تهربهم من المساءلة".

وتطرقت الرسائل التي بعث بها السفير منصور، إلى وقوع العديد من الإصابات، منها إصابات خطيرة، خلال الهجمات التي شنها جنود ومستوطنون إسرائيليون، وأكد السفير الفلسطيني بأن عدد الجرحى ارتفع منذ بداية عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٧٠٠ شخص، يعاني الكثير منهم من إصابات وإعاقات تلازمهم مدى الحياة نتيجة لذلك.

وفي السياق ذاته، فقد أشار السفير منصور إلى تزايد هجمات المستوطنين على وجه الخصوص من حيث تواترها وشدتها، وقال "إن المستوطنين الذين نُقلوا بشكل غير قانوني إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أصبحوا أكثر جرأة من قبل حكومة إسرائيل المتطرفة والمستوطنين في أعلى رتبها، الذين يواصلون تقديم المساعدة والتحريض بشكل مباشر وغير مباشر لعصابات المستوطنين والميليشيات".

وقال إنه تم تهجير ما لا يقل عن ٣٩٩ شخصا نتيجة عنف المستوطنين، من سبع مجتمعات رعي فلسطينية عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يشمل مجتمع رعاة رأس التين، الذين أُجبروا على تفكيك مبانيهم السكنية ومعيشتهم والانتقال إلى مكان أكثر أمنا، نتيجة لعنف المستوطنين الدؤوب الذي أعقب إنشاء ما يسمى بالبؤر " الاستيطانية الزراعية"ح

ولفت منصور إلى أن المستوطنين استولوا بالقوة على المراعي وكروم العنب في المجتمع المحلي تحت مراقبة قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقال إن ذلك "يظهر أجندة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية الهادفة إلى التطهير العرقي للأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين واستبدالهم بالمستوطنين اليهود في محاولة صارخة لاستعمار وضم أرضنا، ما يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"، مشددا على ضرورة أن يطالب المجتمع الدولي باحترام سيادة القانون والكف عن إعفاء إسرائيل من المسؤولية عن انتهاكاتها، مجددا الدعوة لـ "اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، وفق القانون الدولي، لمحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وضمان حمايته حتى الوصول إلى حل عادل يضمن له حقوقه غير القابلة للتصرف، ويضمن له الحرية والكرامة التي طالما حرم منها".

ت- الموقف العربي: -

تجسيدا للتشاور والتعاون الدائمين والمستمرين تجاه القضايا المتعددة على المستويات العربية والإقليمية والدولي جرى يوم الاثنين ٨/١٤، عقد قمة ثلاثية جمعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وملك الأردن عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في مدينة العلمين في مصر، بحث القادة الثلاثة مستجدات القضية الفلسطينية وتنسيق المواقف لحشد الدعم الدولي لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وإنجاز حقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال وإقامة دولته بعاصمتها القدس الشرقية، وركزت القمة ضمن جدول أعمالها، على استمرار وتنسيق التشاور حول دعم الشعب الفلسطيني وصموده في مواجهة الاعتداءات المتصاعدة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما بحثت آلية دعم التحركات الدبلوماسية الفلسطينية والعربية في مختلف المحافل الدولية، في محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وجاء في البيان الختامي للقمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية ما يلي: -

- أكد القادة على الأولوية التي توليها الدول الثلاث للمرجعيات القانونية، الدولية والعربية لتسوية القضية الفلسطينية، وعلى رأسها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ضمن جدول زمني واضح، واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وفي تجسيد دولته المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية، وتحقيق حل الدولتين وفق المرجعيات المعتمدة.

- أكد الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على دعمهما الكامل لجهود الرئيس عباس في الاستمرار في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني على جميع الأصعدة في سبيل استعادة حقوقه، وتأمين الحماية الدولية، وكذلك دعم دولة فلسطين في جهودها لتأمين الخدمات، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين في ظل الظروف والتحديات الصعبة والعدوان المُتكرر والأحداث المؤسفة التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي خضم التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة.

- أكد القادة على أن حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي وضرورة إقليمية ودولية ومسألة أمن وسلم دوليين. وشددوا على أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا السلام هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ذات الصلة، وفي تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، بما يحقق حل الدولتين المستند لقواعد القانون الدولي والمرجعيات المتفق عليها والمبادرة العربية للسلام.

- شدد القادة على وجوب تنفيذ إسرائيل التزاماتها وتعهداتها وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقات والتفاهمات الدولية السابقة، بما فيها تلك المُبرمة مع الجانب الفلسطيني، وكذلك الالتزامات السابقة المتعددة بما في ذلك ما جاء في مخرجات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ، وتحمل مسؤولياتها ووقف اعتداءاتها وتهدئة الأوضاع على الأرض تمهيداً لإعادة إحياء مفاوضات السلام.

- شدد القادة في هذا السياق على ضرورة احترام إسرائيل لالتزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ووقف اقتحاماتها لمدن الضفة الغربية المحتلة والتي تقوض قدرة الحكومة والأمن الفلسطيني على القيام بواجباتهم، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وغيرها من الممارسات التي تؤجج التوتر والعنف وتهدد باشتعال الأوضاع. كما أكد القادة على أهمية قيام إسرائيل بالإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لديها دون سند قانوني، وبما يُخالف الاتفاقات المبرمة في هذا الشأن.

- أدان القادة استمرار وتصاعد الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوض حقوق الشعب الفلسطيني كافة، وتنتهك قواعد القانون الدولي، وتقوض حل الدولتين المتوافق عليه دولياً، والتي تُؤدي إلى إشعال العنف وانتشار الفوضى، كما أعربوا عن أهمية وقف إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، جميع الأنشطة الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية والتهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني من منازلهم وتغيير طابع وهوية مدينة القدس، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن. كما أكد القادة ضرورة وقف إرهاب المستوطنين والتيارات المتطرفة، ووضعهم موضع المساءلة.

- أدان القادة انتهاك الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها، وطالبوا بوقف اقتحامات المسجد الأقصى المُبارك/ الحرم القدسي الشريف. وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس محمود عباس على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية. وأكد القادة أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمُسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف كافة، وتنظيم الدخول إليه.

- أعرب القادة عن رفضهم الكامل لأية محاولات لتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً أو مكانياً.

- أعرب القادة عن عزمهم الاستمرار في جهودهم مع القوى الدولية الرئيسية والأطراف المُهتمة بالسلام لإعادة إحياء عملية سلام جادة، وذات مغزى تستند إلى قواعد القانون الدولي، ومرجعيات عملية السلام، وضمن آلية، وجدول زمني واضح ومحدد، ودعوا في هذا السياق المجتمع الدولي لدعم تلك الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل الذي تستحقه المنطقة وجميع شعوبها ولرفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، والذي يتناقض مع القانون الدولي القائم على ترسيخ حقوق الانسان.

- شدد القادة على تمسكهم بمبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، والتي تستند إلى القانون الدولي والثوابت الدولية، وتمثل الطرح الأكثر شمولية لتحقيق السلام العادل وتلبية تطلعات جميع شعوب المنطقة إلى مستقبل مستقر يسوده التعايش والتنمية والتعاون بين جميع شعوبها ودولها.

- أكدوا على ضرورة البناء على اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية الذي استضافته مصر مؤخراً، بدعوة من فخامة الرئيس محمود عباس، للم الشمل الفلسطيني، بمدينة العلمين يوم ٣ تموز.

- أكد القادة على أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وضرورة الوقوف إلى جانب الوكالة ومساندتها في أزمتها المالية الراهنة، وذلك من أجل توفير الدعم المالي الذي تحتاجه للاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي حتى تمكين اللاجئين من حقهم في العودة استناداً للقرار ١٩٤.

- اتفق القادة على استمرار التشاور والتنسيق المُكثف في إطار صيغة التنسيق الثلاثية على جميع المستويات من أجل صياغة أطر لتفعيل الجهود الدولية الهادفة لإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها من خلال استئناف

المفاوضات، والعمل مع الأشقاء والشركاء لإحياء عملية السلام، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل وفق القانون الدولي، والمرجعيات الدولية المعتمدة والمتفق عليها.

كما ذكرت الأمانة العامة في بيان صادر يوم الاثنين ٨/١٢، بمناسبة الذكرى الـ٥٤ لحريق المسجد الأقصى المبارك أنه تمر اليوم الذكرى الـ ٥٤ لحريق المسجد الأقصى المبارك الذي ارتكبه المتطرف اليهودي مايكل روهان بإضرام النيران في المسجد بتاريخ ٢١ آب ١٩٦٩، ما أدى إلى حرق الجناح الشرقي للجامع القبلي ومنبر السلطان صلاح الدين إضافة لأجزاء أخرى للمسجد المبارك، وأضافت أنه منذ ذلك التاريخ والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تواصل محاولاتها المتواصلة والممنهجة للمساس بالمسجد الأقصى المبارك وحرمته من خلال الحفريات التي تنفذها أسفل منه وفي محيطه بهدف تقويض أسسه والعمل على هدمه، وكذلك تنفيذ الاقتحامات اليومية من أعضاء الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين للمسجد المبارك وساحاته تحت الحماية المباشرة من قوات الاحتلال الإسرائيلي في سعي حثيث لفرض الأمر الواقع وتقسيمه زمانيا ومكانيا لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم.

وجددت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إدانتها لكافة الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، مؤكدة في الوقت ذاته أن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته هو مكان عبادة مخصص للمسلمين فقط، معربة عن رفضها وإدانتها أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية على مدينة القدس الشرقية عاصمة الدول الفلسطينية ومقدساتها أو أي إجراءات أحادية تمس المكانة القانونية للقدس بما في ذلك المساس بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ووجهت الأمانة العامة تحية تقدير لصمود أبناء القدس والشعب الفلسطيني وقيادته وتصديهم البطولي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي ودفاعهم عن المقدسات الإسلامية والمسيحية

وعلى صعيد آخر حذرت قطرفي بيان لوزارة الخارجية القطرية، يوم الخميس ٨/١٦، من تلاشي فرص السلام واتساع دائرة العنف بالضفة الغربية بسبب التصعيد الإسرائيلي المتواصل، على خلفية اقتحام قوة إسرائيلية لمدينة جنين شمالي الضفة الغربية واغتيال فلسطيني، وأدانت الدوحة "بشدة"، ما سمته "العدوان الإسرائيلي على مدينة جنين بالضفة الغربية، الذي أدى لاستشهاد فلسطيني، واقتحام عشرات المستوطنين المسجد الأقصى المبارك، وأداء طقوس تلمودية في باحاته"، واعتبر البيان أن "هذه الاعتداءات حلقة جديدة في سلسلة جرائم الاحتلال المستمرة والمروعة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وتمثل في الوقت ذاته استفزازا لمشاعر أكثر من ملياري مسلم في العالم، وانتهاكا سافرا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية"، وشددت "على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها السافرة للقانون الدولي، وحملها على احترام قرارات الشرعية الدولية"، وختمت الخارجية القطرية بالتأكيد على موقف الدوحة "الثابت من عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية".

فيما طالب الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية السفير أحمد خطابي، يوم ٨/٢٩ بالعمل على إنصاف المحتوى الإعلامي الداعم للقضية الفلسطينية، على منصات التواصل الاجتماعي، والحيلولة دون الاستخدامات المحرفة للحقائق التاريخية والجغرافية والعمرانية والتراثية ذات الصلة بالشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة، وأشار خلال الاجتماع الأول لفريق التفاوض المكلف بالتعامل مع الشركات الرقمية الكبرى التي تدير وتمتلك منصات التواصل الاجتماعي، إلى "ضرورة صون المحتوى الإعلامي العربي من خطابات الكراهية والتطرف والإساءة للأديان، فضلا عن الحملات المخلة بالآداب العامة والسلم الأهلي."

وأكّد أن "قطاع الإعلام والاتصال يتطلع أن تشكل توصيات هذا الاجتماع فرصة لتنظيم الخدمات الرقمية مع هذه الشركات بما يسهم في ترسيخ المواطنة الرقمية الواعية في إطار منظور عربي متضامن وضوابط قانونية محكمة"، ودعا "لحماية المصالح العربية وتكثيف الجهود الجماعية التي تروم تعزيز الحضور الفاعل في المجال الرقمي والحرص على تحقيق

وضمان السيادة الرقمية التي أضحت في زمن الابتكار والثورة التكنولوجية للاتصالات مسألة حيوية لا غنى عنها لدى الدول والمجموعات الإقليمية".

وكان مجلس وزراء الإعلام العرب، أقر في حزيران الماضي، في دورته العادية الـ٥٣ التي انعقدت في العاصمة المغربية الرباط، الاستراتيجية التي أعدها الأردن بتكليف من المجلس، والتي تشتمل على مبدأ إنصاف المحتوى الفلسطيني، ومحاربة جميع أشكال الكراهية الرقميّة ضد العرب والمسلمين ونصت الاستراتيجية على عدم استخدام التقنيات (الخوارزميات) التي تحجب أو تحد من انتشار المحتوى المساند لعدالة القضية الفلسطينية والقدس الشريف، والذي لا يشكّل أي انتهاكات أخرى وفقا للقانون الدولي.

ومن جهتها أكدت منظمة التعاون الإسلامي في بيان صدر عنها، يوم الإثنين ٨/٢١ أن الذكرى الـ٥٤ للمحاولة الآثمة لإحراق المسجد الأقصى المبارك، تأتي هذا العام، في ظل تصاعد وتيرة انتهاكات إسرائيل، قوة الاحتلال، ومحاولاتها المساس بوضعه القانوني والتاريخي، من خلال الاقتحامات المتكررة لباحاته من قبل المستوطنين المتطرفين وتدنيسه، وإغلاق بواباته، والاعتداءات الهمجية على جموع المصلين فيه، وتقييد حرية الوصول إليه، في انتهاك صارخ لحرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة، مشددة على ارتباط المسلمين الأبدي بالمسجد الأقصى المبارك، مؤكدة ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة وخصوصا المسجد الأقصى المبارك /الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونما باعتباره مكان عبادة خالص للمسلمين فقط.

وأشارت منظمة التعاون الإسلامي في بيانها إلى أن مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، رافضة أي إجراءات أو قرارات تهدف إلى تغيير طابعها الجغرافي أو الديمغرافي، وكذلك أي محاولات لفرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على هذه المدينة ومقدساتها، باعتبارها إجراءات غير قانونية وغير شرعية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ودعت منظمة التعاون الإسلامي، في هذه الذكرى المشؤومة، المجتمع الدولي لا سيما الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية إلى تصحيح الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني، من خلال إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في العودة، وتجسيد إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق رؤية حل الدولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، التي لا تزال تمثل، بعناصرها كافة وتسلسلها الطبيعي، مرجعية سياسية وقانونية وفرصة تاريخية لتحقيق السلام.

وأعربت المنظمة، عن إجلالها وإكبارها للشعب الفلسطيني الصامد في أرضه والمدافع عن مقدساته، مؤكدة تضامنها ودعمها الثابت لحقوقه الوطنية المشروعة، داعية إلى تعزيز الدعم والتضامن والمساندة لمدينة القدس وأهلها المرابطين.

وفي سياق متصل، وضع السفير أنور عبد الهادي مدير عام دائرة العلاقات العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم الأربعاء ٨/٢، محافظ مدينة دمشق السيد محمد طارق كريشاتي بصورة تطورات الأوضاع في فلسطين كما وبحث معه أوضاع المخيمات الفلسطينية في سورية وبالأخص مخيم اليرموك، وفي اللقاء الذي عقد في مقر محافظة مدينة دمشق، أشار عبد الهادي إلى أن إسرائيل تحاول استثمار الظروف الإقليمية والدولية لتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية والاستمرار بالتنكيل بالشعب الفلسطيني، وأضاف: أن سياسة حكومة الاحتلال اليمنية المتطرفة قائمة على ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني وقيادته وللأسف المجتمع الدولي غير قادر على حماية الشعب الفلسطيني ويكتفي فقط ببيانات الشجب والإدانة.

وأشار السفير عبد الهادي بأن سوريا وفلسطين تربطهم علاقات أخوية متينة وسوريا تشكل الركيزة الأساسية بدعم الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، مؤكداً بأن كل ما تعانيه سوريا سببه التزامها بالقضايا العربية وخاصة حقوق الشعب الفلسطيني.

كما عيّنت المملكة العربية السعودية، وللمرة الأولى، نايف السديري سفيرا مفوضا وفوق العادة للملك غير مقيم لدى السلطة الفلسطينية، وقنصلا عاما غير مقيم للمملكة في القدس المحتلة، وتسلم مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدبلوماسية، مجدي الخالدي، يوم ٨/١٢، نسخة من أوراق اعتماد السفير السديري، على أن يتم تسليم الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أوراق الاعتماد الأصلية في ما بعد، واستقبل الخالدي السفير السعودي السديري، السبت، في مقر السفارة الفلسطينية لدى الأردن مثمنا مواقف المملكة العربية السعودية الثابتة تجاه الشعب الفلسطيني، وإسنادها الدائم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية كافة عبر تعزيز العلاقات الأخوية في مختلف المجالات التي تخدم البلدين والشعبين الشقيقين، وتعتبر هذه المرة الأولى التي يتم فيها تعيين سفير للسعودية في القدس، وبذلك يكون السديري أول سفير للمملكة لدى السلطة الفلسطينية.

وعلى هامش أعمال الدورة الخامسة للجنة المشتركة للتعاون أكدت الجزائر وتنزانيا، يوم ٨/٣، دعمهما لجهود دولة فلسطين الرامية إلى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، وأدان البلدان في بيان مشترك صدر في ختام أعمال الدورة برئاسة وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف ونظيرته التنزانية سترغومينا لورانس تاكس، الانتهاكات المتكررة التي يرتكبها جيش الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، وأكدا ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

وشددت الجزائر وتنزانيا على ضرورة معالجة القضية الفلسطينية وفقاً للقانون الدولي ذي الصلة وقرارات الأمم المتحدة.

كما دعت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان في دورتها الـ٥٢ التي عُقدت يوم ٨/٢٣، برئاسة الكويت الى إدراج اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في قائمة «العار» التي تضم الأطراف المشاركة في نزاعات مسلحة ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الاطفال، مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة اضافة اسرائيل الى هذه القائمة تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢.

جاء ذلك في البيان الختامي لأعمال الدورة للجنة والتي تعتبر اللجنة الأم في منظومة حقوق الإنسان العربية برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان السفير طلال المطيري، وكلفت اللجنة الامانة العامة للجامعة العربية بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف بالاستمرار في العمل على ادراج اسرائيل في قائمة العار، ودعت الى الاستمرار في دعم المسار القانوني لدولة فلسطين بتوجهها الى محكمة العدل الدولية لاستصدار رأي استشاري حول شرعية وجود الاحتلال على أراضيها وتقديم الردود والمرافعات حول ولاية الاحتلال وأثره على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأوصت اللجنة كذلك بتكليف الأمانة العامة بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة للعمل مع المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لوقف الاستيطان وجميع السياسات الاستيطانية الاستعمارية وارهاب المستوطنين، وطالبت بالضغط على اسرائيل "لوقف جميع الاجراءات غير القانونية التي من شأنها ترسيخ الاستعمار وتحريم ما تقوم به من تسليح المستوطنين الذي يعتبر أداة لتمكينهم من ارتكاب جرائم قتل بحق الشعبين الفلسطيني والسوري بما ينتهك أحكام القانون الدولي ويخالف قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤".

وأوصت اللجنة بتكليف الأمانة العامة بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة والمجموعات السياسية الأخرى لمخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة التحرك الفوري لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومقدراته، وشددت على ضرورة ايفاد مراقبين دوليين ولجان اممية بمن فيهم المفوضون الخاصون ووقف جميع الاجراءات الإسرائيلية بحقهم بما في ذلك منعهم من الدخول للأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وأوصت كذلك بتكليف الأمانة العامة بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة والمجموعات السياسية الأخرى للضغط على اسرائيل لوقف جميع الإجراءات العنصرية والتمييزية التي تجري بحق الفلسطينيين والسوريين تحت الاحتلال من مصادرة أراضيهم وهدم منازلهم وغيرها. وكلفت الأمانة العامة أيضا بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة من أجل الاستمرار في التعاون الدولي مع لجنة التحقيق الدولية والعمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ التوصيات الصادرة عنها بما فيها التقرير الأخير الذي قدمته أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ٥٣، كما أوصت اللجنة بتكليف الأمانة العامة بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة

والمجموعات السياسية الأخرى من أجل العمل على وقف جميع الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية بما فيها مدينة الخليل ومدينة القدس المحتلة.

وكلفت اللجنة كذلك الأمانة العامة بمخاطبة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة وغيرها من المجموعات السياسية والبرلمانات الدولية بدعم عمل البرلمان العربي من خلال دعم عمل اللجنة الوزارية العربية مفتوحة العضوية لنيل اعترافات دولية بدولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

فيما طالبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يوم ٨/٢١، المجتمع الدولي بدوله وهيئاته المختلفة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة واليونسكو، بالتدخل الفوري لوقف الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" تجاه القدس والمسجد الأقصى المبارك، ومنع أية محاولات لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم للمسجد الأقصى المبارك.

ث- الموقف الدولي: -

حذر مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مقرها جدة)، من عواقب استمرار التطاول على المسجد الأقصى المبارك، بما فيها "الاستفزازات والإساءات المستمرة والاعتداءات الخطيرة اليومية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ومسؤوليها الحكوميين"، وقالت المنظمة في ختام دورة المجلس الاستثنائية الثامنة عشرة، يوم الثلاثاء ٨/١، إن "استمرار التطاول على المسجد الأقصى يشكل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي، وعبثًا غير مسبوق بالوضع التاريخي والقانوني القائم"، وحذرت، من خطورة "محاولات المستوطنين اليهود المتطرفين تأجيج نيران الصراع الديني، بفرض تقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى، وما يشكله ذلك من تهديد على السلم والأمن الدوليين"، واعتبرت، اقتحام "وزير متطرف في حكومة الاحتلال وأعضاء كنيست ومجموعات المستوطنين للمسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال، تكرارًا متعمدًا لاستفزاز مشاعر المسلمين في أنحاء العالم كافة."

وجددت التأكيد على أن " المسجد الأقصى بمساحته الكاملة والبالغة ١٤٤ دونمًا، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، محمي بالقانون الدولي وبالوضع التاريخي والقانوني القائم فيه"، وأكدت أهمية دور "الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، في حماية المقدسات وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم بها، وأنه لا سيادة للاحتلال على أي جزء من المدينة أو مقدساتها."

وأدانت، "الحملة الإرهابية المسعورة التي يشنها المتطرفون بحماية قوات الاحتلال على القرى والبلدات الفلسطينية، كما حدث مؤخرًا في حوارة، وترمسعيا، واللبن الغربية، وبروقين، وعوريف، وسبسطيا، وقيامهم بتدنيس المساجد وحرق المصاحف وتمزيقها وإحراق المنازل والممتلكات."

وأشادت بالجهود المتواصلة التي يبذلها "ملك المغرب، محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلامية في القدس، والوقوف في وجه الإجراءات الإسرائيلية بالمدينة."

وثمنت، إعلان "الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية" لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، كخطوة إيجابية في طريق الوحدة الوطنية.

ودعا مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء، المجموعة الإسلامية لدول منظمة التعاون إلى "تكثيف جهودها على مستوى المنظمات الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة لحمل (إسرائيل)، ووقف جميع انتهاكاتها وإجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس".

فيما بعث المندوب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور يوم الأحد ٨/٦، برسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر (الولايات المتحدة)، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن استمرار جرائم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وأشار منصور - في رسائله - إلى تعرض الأطفال والشباب الفلسطينيين كل يوم للقتل، والإصابة، والاعتقال، والإيذاء، من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وقوات الاحتلال ومليشيات المستوطنين، وذكر بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنتهج سياسة "مصادرة جثث" المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يستشهدون في الأرض الفلسطينية المحتلة، منوها إلى احتجازها حاليا لجثامين ١٤ طفلا فلسطينيا على الأقل.

وتطرق منصور إلى الطفلين اللذين ارتقيا برصاص الاحتلال منذ مطلع الشهر الجاري، وهما: محمد الزعارير من الخليل، ومحمود أبو سعن من مخيم نور شمس في طولكرم، والشهيد الشاب الذي أعدم برصاص مستوطنين قصي معطان (١٩ عاما)، عدا عن الاستهداف المتعمد للأطفال، وإخضاع المعتقلين منهم للاعتقال الإداري.

وحول التوسع الاستيطاني، نوه منصور إلى تعرض العديد من القرى الفلسطينية، لهجمات المستوطنين وقوات الاحتلال خلال الأيام الماضية، منها: برقة، دير دبوان، قرب رام الله، حلحول في الخليل، حوارة بنابلس، وغيرها لهجمات المستوطنين وقوات الاحتلال خلال الأيام الماضية، هذا إلى جانب استمرار إسرائيل في الاستيلاء على المنازل وهدم أخرى، وجدد منصور دعوته للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للعمل على الفور بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتدخل الدولي العاجل لحماية الشعب الفلسطيني، لا سيما الأطفال الذين تتعرض حياتهم للخطر الشديد بسبب هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري.

وشدد منصور على أهمية توفير الحماية الممنوحة لجميع المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٩٠٤، الذي دعا إسرائيل إلى "مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من قبل المستوطنين الإسرائيليين"، داعيا إلى "اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما في ذلك، وجود دولي أو أجنبي مؤقت."

كما أعلنت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ، يوم الثلاثاء ٨/٨، أمام البرلمان الأسترالي، بأن الحكومة الأسترالية بأنها ستبدأ باستخدام مصطلح " الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية" في كافة أدبياتها، بالإضافة إلى اعتبار المستعمرات الإسرائيلية غير قانونية حسب القانون الدولي، وتجدر الإشارة إلى هذا التطور المهم في الموقف الاسترالي الملتزم بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والداعم للجهود الدولية الرامية لإحياء عملية السلام وفقا لمرجعيات السلام الدولية وفي مقدمتها مبدأ حل الدولتين.

ومن جهته، أكد وزير خارجية زيمبابوي فريديريك شافا، يوم الثلاثاء ٨/٨، وقوف بلاده بشكل كامل مع فلسطين، ودعم حراكها في مختلف المحافل الدولية وصولاً الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وتمتع الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه المشروعة، وجاء ذلك لدى استقبال الوزير شافا في مكتبه بالعاصمة هراري مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولي ومدير عام بيكا السفير عماد الزهيري، وسفير دولة فلسطين لدى زيمبابوي تامر المصري، بحضور فريق العمل من وزارة خارجية زيمبابوي والمستشار سالم صيام والدبلوماسية ضحى الدويك مسؤولة الملف في الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي.

كما عقدت لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مراجعتها الدورية الأولى لإسرائيل، والتي ستراجع بضمنها امتثال إسرائيل لاتفاقية اللجنة يوم الأربعاء، ٨/٢٣، حيث قدّم مركز "عدالة"، ومركز "الميزان" لحقوق الإنسان، وجمعية "العون الطبي للفلسطينيين(MAP-UK) "، تقريرًا إلى اللجنة حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة.

ويركّز التقرير المؤلف من ١٨ صفحة، على السلوك غير القانوني لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وبشكل رئيسي، في تعاملها مع المشاركين في مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة.

ويتناول التقرير أربعة قضايا رئيسية بشأن؛ سياسة إسرائيل في إطلاق النار بهدف القتل، وسياستها في إطلاق النار بهدف إصابة المتظاهرين الفلسطينيين بإعاقات دائمة، وسياستها في منع المصابين من الوصول إلى العلاج الطبي، وحرمان الضحايا من التعويض.

ويقدّم التقرير "رصدا وتوثيقا شاملً لهجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي القاتلة على المتظاهرين السلميين خلال التظاهرات، بما في ذلك تلك الموجهة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يشكل انتهاكًا صارخًا لحقهم في الحياة، بموجب الاتفاقية والقوانين والأعراف الإنسانية الدولية. وقد ترقى هذه الهجمات إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بموجب ميثاق روما".

واستنادًا إلى الإحصائيات والحالات الموثقة، يشير التقرير إلى "تورط قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاج نمط من إطلاق النار المتعمد، بغرض التسبب في إعاقات جسدية دائمة، بحيث أطلقت الرصاص الحي على مناطق من الجسم، حيث كان من المؤكد أن الإصابة، إن لم تكن قاتلة، ستتسبب في إعاقات دائمة، بما في ذلك البتر والصدمة الشديدة."

ويوضح التقرير "الآثار الخطيرة لنقص الخدمات الطبية في غزة، نتيجة الاحتلال والحصار المستمر، ورفض إسرائيل منح تصاريح خروج للمصابين من المتظاهرين الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة الكبرى، للوصول إلى المستشفيات، كإجراء عقابي، مما أدى إلى تفاقم الحالة الصحية بين عدد من الجرحى، وتسبب بوفاة البعض منهم، أو نتج عن إصابتهم إعاقة جسدية دائمة."

ويسلّط التقرير الضوء على أن إسرائيل "فرضت حظرًا كاملًا حرم الضحايا الفلسطينيين سكان قطاع غزة من الحصول على تعويض مدني عن الأضرار التي لحقت بهم، مما يعني تحلل دولة الاحتلال بشكل كامل من التزامها بتوفير تعويضات مدنية لسكان قطاع غزة، ويحرم الضحايا من تلقي أي تعويض عن الإصابات أو الإعاقات الدائمة الناجمة عن أفعال قوات الاحتلال الاسرائيلي في غزة."

ودعت المنظمات اللجنة إلى "التأكيد على أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تنطبق على سلوك إسرائيل وقواتها داخل الخطّ الأخضر، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك قطاع غزة. لقد أقرت جميع لجان حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالانطباق الإقليمي لها في الأراضي الفلسطينية."

كما دعت إلى "تأكيد وتأييد التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان، والتي تفرض على إسرائيل ضمان إجراء تحقيقات سريعة وشاملة وفعالة ومستقلة ومحايدة في جميع الحوادث التي تنطوي على الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومحاكمة الجناة ومعاقبتهم في حالة إدانتهم'، وضمان محاسبة المسؤولين عن إصابة وقتل المتظاهرين الفلسطينيين، بما في ذلك الأشخاص تحت الحماية الخاصة مثل ذوي الإعاقة."

وطالبت "دعوة إسرائيل لمحاسبة المسؤولين عن إصابة وقتل المتظاهرين الفلسطينيين، ومراجعة قواعدها في التعامل مع المدنيين، والالتزام بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان."

وشدّدت على ضرورة "حثّ إسرائيل على إلغاء سياسة "التصاريح" الحاليّة، والتي ترفض خروج المصابين من قطاع غزّة بهدف تلقّي العلاج، والسماح لسكان غزة بتلقي العلاج الطبي خارج القطاع، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمحاسبة الذين تسببوا في إعاقات دائمة أو وفيات، نتيجة لمثل هذا النوع من الرفض."

وطالبت كذلك بـ"توصية إسرائيل بإلغاء تعديل قانون المسؤولية المدنية لعام ٢٠١٢، حيث لا يمكن لإسرائيل التنصّل من مسؤوليتها عن الأضرار التي تسببت فيها للفلسطينيين في قطاع غزة."

وفي سياق متصل، قالت منسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لين هاستينغز، في بيان أصدرته يوم الاثنين، ٨/٢١، إن المدارس يجب أن تكون ملاذا آمنا يؤمّن للأطفال التعليم والنماء والحماية، وأضافت أن عام ٢٠٢٣ لا يزال في غاية السوء بالنسبة للأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، في وقت يعود أكثر من ١,٣ مليون طفل فلسطيني هذا الأسبوع والأسبوع الذي يليه إلى مدارسهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، ونبهت إلى أن هؤلاء الأطفال فقدوا أسابيع من التعليم هذا العام نتيجة للإضرابات الطويلة التي خاضها المعلمون والمعلمات في مدارس وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) والمدارس الحكومية في الضفة الغربية، وحالة التصعيد التي شهدها قطاع غزة في أيار والعمليات التي تشنّها القوات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية، أضافت أن "الوضع يزداد سوءا "حيث قتل ٤٢ طفلا فلسطينيا، من بينهم ٣٥ في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وسبعة آخرون في قطاع غزة منذ مطلع هذا العام.

أشارت منسقة الأمم المتحدة المقيمة إلى أنه خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٣، وثقت الأمم المتحدة أكثر من ٤٢٣ حادثة أثّرت على الأطفال الفلسطينيين وتعليمهم، بما في ذلك إطلاق النار على المدارس والأطفال من جانب القوات الإسرائيلية، وهدم المدارس ومضايقات المستوطنين، والتأخير على الحواجز، ما أثر على نحو ٥٠,٠٠٠ طفل، مشددة على أهمية بذل المزيد من قِبل المجتمع الدولي لضمان توفر ما يكفي من الموارد للسلطة الفلسطينية والأونروا، ودعم خطة الاستجابة الإنسانية من أجل تقديم التعليم المنتظم والآمن وذي الجودة العالية لجميع الأطفال الفلسطينيين.

ومن جانبه قال منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط في إحاطته الدورية، يوم الاثنين ٨/٢١ ، إن اليأس المتزايد بشأن المستقبل يغذي ويفاقم العنف الذي يؤدي إلى مقتل وإصابة فلسطينيين وإسرائيليين بشكل شبه يومي، إذ أن الأطراف اتخذت بعض الإجراءات لتعزيز الاستقرار على الأرض لكنه أشار إلى استمرار الخطوات الأحادية بما فيها النمو الاستيطاني وأعمال الهدم بالإضافة إلى العمليات الإسرائيلية في المنطقة (أ) ونشاط المسلحين الفلسطينيين وعنف المستوطنين، وأضاف إن غياب التقدم باتجاه أفق الحل السياسي، الذي يعالج القضايا الجوهرية للصراع، ترك فراغا خطيرا ملأه المتطرفون من الجانبين.

وتطرق المنسق الأممي في إفادته إلى الحوادث التي أدت إلى وقوع قتلى وجرحى من الجانبين، وجدد التأكيد على ضرورة مساءلة جميع الجناة وتقديمهم إلى العدالة بشكل عاجل.

وعبر دائرة اتصال بالفيديو من القدس، تحدث تور وينسلاند أمام مجلس الأمن عن استمرار الأنشطة الاستيطانية وأكد أن جميع المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتعد عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام.

وتناول في كلمته أعمال الهدم، وقال إن السلطات الإسرائيلية هدمت أو صادرت أو أجبرت الملاك على هدم ٥٨ منشأة فلسطينية في المنطقة (جيم) بالضفة الغربية و٦ في القدس الشرقية مما أدى إلى تشريد ٢٨ فلسطينيا منهم ١٤ طفلا، وأشار وينسلاند إلى هدم مدرسة ابتدائية فلسطينية في عين سامية قبل أيام من بدء العام الدراسي، داعيا السلطات الإسرائيلية إلى وقف هدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد وإجلاء الفلسطينيين، وإلى الموافقة على خطط إضافية تُمكّن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني ومعالجة احتياجاتهم التنموية.

وتطرق الى الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وأشار الى أنه ما زال صعبا، في ظل توقعات بوصول العجز المالي إلى أكثر من ٣٧٠ مليون دولار خلال العام الحالي. وأضاف أن إجراءات التقشف أدت إلى تقليص كبير في رواتب الموظفين والمساعدات الاجتماعية .

وتطرق كذلك إلى نقص التمويل الذي يواجه وكالات الأمم المتحدة بما يقوض قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين، وتحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (أونروا) إلى ٧٥ مليون دولار، بشكل عاجل، لتتمكن من مواصلة توفير المساعدات الغذائية لمليون ومئتي ألف فلسطيني في غزة حتى نهاية العام. كما يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى ٤١ مليون دولار لاستعادة عملياته في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم يتلق النداء الإنساني لدعم الفلسطينيين، الذي أطلقته الأمم المتحدة وشركاؤها، سوى ٣٠% من إجمال التمويل المطلوب للعام الحالي.

وقال وينسلاند إن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بدعم الأطراف في إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين بما يتماشى مع القرارات الأممية والقانون الدولي والاتفاقات السابقة .

كما قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، في كلمته أمام المؤتمر الرابع عشر للسفراء الأتراك، يوم الاثنين، ٨/٧ بالمجمع الرئاسي بأنقرة، إن السبيل الوحيد للسلام الدائم في المنطقة هو "حل الدولتين" على أساس المعايير الدولية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، مؤكدا أن تركيا ستستمر في الوقوف ضد أي خطوة تضر بهذه الرؤية، والاستفزازات التي تستهدف المسجد الأقصى.

ج- الموقف الإسرائيلي: -

قرر وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، يوم الاثنين ٨/٧، تجميد تحويل مليارين ونصف مليار شيكل لتمويل خطة خمسية في القدس المحتلة، بناء على معارضته تخصيص مائتين مليون شيكل من هذا المبلغ لبرنامج اعدادي للجامعة العبرية، يهدف إلى دمج المقدسيين في الأكاديمية والتعليم العالي، وقال سموتريتش خلال محادثات مغلقة " إن دمج عرب في الجامعات من شأنه ان يشجع القومية المتطرفة"، على حد تعبيره، وأضاف سموتريتش:"لن أوقع على التنازلات الاقتصادية التي سيقدمها نتنياهو للفلسطينيين"، ووفق القناة "١٢ "العبرية، يتعلق الأمر بقرار لتأجيل سداد ديون السلطة الفلسطينية الضريبية لإسرائيل لمدة عامي، وأشارت القناة إلى أن نطاق تأجيل سداد الديون حاليًا يبلغ نصف مليار دولار - وهذا مبلغ كبير، وسموتريش ليس مستعدًا للموافقة عليه، ووفق القناة، كما أنه غير راغب في الموافقة على أي مبادرة اقتصادية أخرى لصالح الفلسطينيين، والتي تتطلب توقيعه.

وعلى صلة، ذكرت صحيفة "ذي ماركر "الاقتصادية العبرية، أن الحكومة الإسرائيلية تدرس اقتطاع مخصصات مالية من عوائد الضرائب التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية لتسديد ديون السلطة لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

وأشارت الصحيفة في تقرير بهذا الصدد، إلى أن ديون السلطة الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية قفزت إلى ملياري شيكل (حوالي ٥٥٦ مليون دولار)، بسبب عدم تمكن السلطة من تسديد فاتورة الكهرباء التي تحصل عليها بعض مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأشارت الصحيفة في تقرير لها إلى أن السلطة الفلسطينية عجزت عن الوفاء بالشروط التي تضمنها الاتفاق مع شركة الكهرباء الإسرائيلية الذي تم التوصل إليه في ٢٠١٦ والمتعلق بآليات سداد الدين المتراكم على السلطة، واستدركت الصحيفة بأن حكومة نتنياهو تدرس أيضاً فصل الكهرباء عن مناطق السلطة في الضفة الغربية من أجل ممارسة الضغوط عليها لإجبارها على تسديد الديون.

وفيما يتعلق بتقديم التسهيلات للفلسطينيين؛ نقلت القناة ١٣ الإسرائيلية، تساءل الوزير ايتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي خلال اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، يوم ٨/٦ لبحث تقديم "تسهيلات" مدنية واقتصادية للسلطة الفلسطينية، بدعوى "منع انهيارها،عن "توقيت هذه التسهيلات"، لماذا بالتحديد الآن خلال موجة العمليات؟"، فأجابه نتنياهو، قائلا: "علينا تعزيز استقرار السلطة"، وفيما عارض بن غفير ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، القرار وأيده ممثلو الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، التسهيلات" مقابل تعزيز الاستيطان.

وأوضح وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، المقرب من نتنياهو، إن "التسهيلات المقررة للسلطة هي جزء من الوعود التي قدمناها للإدارة الأميركية بعد (تعزيز وتسريع) البناء (الاستيطاني) في يهودا والسمارة (الضفة المحتلة) في الفترة الأخيرة"، يذكر أن هذه الجلسة هي الثانية التي ينعقد فيها الكابينيت خلال شهر لمناقشة تقديم "تسهيلات" للسلطة الفلسطينية، في ظل الضغوط التي تمارسها إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، على تل أبيب، ودفعها إلى اتخاذ خطوات "لتقوية السلطة.

فيما عبّر وزير خارجية إسرائيل إيلي كوهن عن وجهة نظر إيجابية حول إمكانية صناعة السلام في الشرق الاوسط مؤكدًا في حديثه لجريدة "إيلاف" الالكترونية السعودية، يوم ٨/٦، وجود فرصة للتقارب والتعايش بين المسلمين واليهود، ودافع كوهين لـ "إيلاف" عن نهج رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو مذكرًا بأن حكوماته جلبت ثلاث اتفاقيات سلام، فيما انتقد عدم حضور رئيس الوزراء السابق يائير لبيد إلى الكنيست لدعم اتفاق السلام مع الامارات في حينه، وكشف كوهين لـ"إيلاف" رغبة إسرائيلية حقيقية لتحقيق اتفاق سلام مع السعودية، منوهاً بإمكانية السعودية وإسرائيل "صناعة التاريخ وتغيير وجه الشرق الأوسط والعالم". وقال كوهين إن "القضية الفلسطينية، لن تكون عائقًا امام تحقيق السلام والحكومة الحالية ستقوم بخطوات عملية لتحسين الاقتصاد الفلسطيني."

وعند سؤاله "السعوديون يقولون: "إذا تقدمتم في الشأن الفلسطيني، تعالوا لنصنع السلام، وإذا لم تتقدموا فلدينا الوقت؟"، أجاب: "تحسين مستوى حياة الفلسطينيين اقتصاديًا هي مصلحة مشتركة لنا جميعًا. ولا تنسوا أن نتانياهو حقق اتفاقيات السلام في ظل النقاش حول القضية الفلسطينية. اعتقد ان الامر الأساسي الذي يضعه السعوديون نصب اعينهم، هو الدفاع في وجه التهديد الإيراني. فالأهم أن هناك مصلحة مشتركة أميركية سعودية وإسرائيلية في عدم إعطاء إيران أي موطئ قدم في مناطق السلطة الفلسطينية، وفي يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ولهذا انا متأكد أن الملف الفلسطيني لن يكون عائقًا امام السلام."

وفي معرض رده على السؤال " في الفترة الأخيرة نرى ان دخول الوزراء الى ساحات الحرم الشريف تجلب ردود فعل ناقدة حتى من الدول الصديقة لإسرائيل، ماذا عن ذلك؟ أجاب: " أقول بشكلٍ واضح. في دولة إسرائيل يتم الحفاظ على الوضع القائم في موضوع القدس وجبل الهيكل، وهنالك حرية عبادة لكل الديانات لليهود والمسلمين والمسيحيين. هذا هو الوضع منذ قيام الدولة واثناء حكم الليكود. وهذا ما سيكون في المستقبل أيضًا، لهذا، نحن نؤمّن الحرية الدينية للجميع، لكن موضوع دخول الوزراء الى الحرم القدسي يجرّ ردود فعل غاضبة حتى من الدول القريبة جدًا، وبالذات منهم: مثل البحرين التي اجلت زيارتك أنت اليها بعد دخول الوزير بن غفير الى الحرم الشريف؟ إن صعود وزراء الى جبل الهيكل ليس تجاوزًا للوضع القائم. لقد صعد وزراء في الماضي أيضا، ولهذا لا يوجد أي تغيير في سياسة الحكومة.

فيما اعتبر عضو الكنيست ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، يوسي بيلين، أن فشل اتفاقيات أوسلو المرحلية، التي كان أحد مهندسيها، يكمن في أنها لم يؤد إلى اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، واتهم رئيس المعارضة في حينه ورئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي، بنيامين نتنياهو، بأنه المسؤول عن فشل أوسلو، حسبما قال في مقابلة معه نشرتها صحيفة "معاريف" يوم ٨/٤، " إن أوسلو لم تكن بكل تأكيد قصة نجاح. والفشل الأساسي هو أن القصد كان التوصل إلى اتفاق سلام دائم، لكن نتنياهو أدرك أن الاتفاق المرحلي هو منجم ذهب وأن الأفضل هو الإبقاء على هذا الوضع وإلغاء الاتفاق الدائم بالرغم من تعهده بتنفيذه"، وأضاف بيلين أنه "في أوسلو تم بناء جسر من حبال بهدف استخدامه بديلا لخمس سنوات يكون بالإمكان خلالها بناء الجسر الحقيقي. لكن بيبي توصل إلى استنتاج أن بإمكانه إبقاء اتفاق أوسلو المؤقت الذي رحب به العالم كله وبذلك لن يضطر إلى إجراء مفاوضات جدية مع أي أحد، وعدم الوصول إلى أي تنازل، والاستمرار في الاستيطان وإقناع اليمين بأنه يحافظ على أرض إسرائيل، وفيما العالم كله يمول الميزانية السنوية للسلطة الفلسطينية، في الوقت الذي انسحبت فيه إسرائيل من مساعدات اقتصادية للفلسطينيين"، وتابع أنه "بذلك يوجد للفلسطينيين حكم ذاتي رغم أننا نقرع أبوابهم ليليا بحثا عن مطلوبين. ورغم أن هذا حكما ذاتيا متآكلا، لكن لديهم دولة يعترف بها العالم. وهذه كانت خدعة لامعة بالنسبة لنتنياهو، لكن بالنسبة للدولة (إسرائيل) هذه كانت كارثة، لأنها رفضت احتمال إلى حدود شرقية متفق عليها وضمان إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية"،ورأى بيلين أن نتنياهو "أنشأ بشكل واقعي دولة

واحدة لم يعد اليهود أغلبية فيها. وكان بإمكان نتنياهو إلغاء اتفاقيات أوسلو لأن الفلسطينيين ألغوها أيضا، لكنه لم يفعل ذلك أبدا. وهو يتمسك بأوسلو، اليوم أيضا، وهو يتحدث في اجتماع الحكومة عن تعزيز السلطة الفلسطينية."

وأعرب بيلين عن أسفه على أن أوسلو فشل. "وأعتقد أن فشله الأكبر هو أنه لا يزال حيا. ولأسفي أن أوسلو حي وموجود، والأمر الأخير الذي اعتقدت أنه سيحدث عندما بدأت هذه العملية هو أنه بعد ٣٠ عاما سيبقى أوسلو يتمتع بشعبية. ولم يكن هذا هو القصد بإبقائه كاتفاق مرحلي. وأحيانا يعتقد الفلسطينيون أن هذا كان القصد منذ البداية، لكن لا أساس لهذا بالطبع."

وحول ادعاء رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، أنه "لا يوجد شريك للسلام" في الجانب الفلسطيني، اعتبر بيلين أن "باراك أهدر فرصة، لأنه اعتقد في البداية أن بإمكانه التوصل إلى الاتفاق الدائم وأن بإمكان إسرائيل السيطرة على ٥٢% من الضفة الغربية والفلسطينيين على ٤٠%، واستغرقه وقتا حتى أدرك أن لا احتمال لهذا الأمر. وحتى عندما ذهب أبعد من أسلافه وذهب إلى كامب ديفيد، فإنه لم يطرح مقترحا مرضيا بالنسبة للفلسطينيين، وإعلانه أنه لا يوجد شريك فلسطيني "حاليا" كان كارثة، لأنهم نسوا قوله "حاليا" وما تبقى هو عدم وجود شريك. وهو لم يأخذ بالحسبان لدى قوله ذلك التبعات وإلى أي مدى لا يزال هذا القول يترددورأى بيلين أن الأسير مروان البرغوثي سيخلف الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وقال "سوف يُنتخب. الجميع يعلم بهذا. وهل ستسمح إسرائيل له بقيادة الشعب الفلسطيني من رام الله أو من سجن في إسرائيل؟ هذا سؤال كبير".

كما كرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، رفضه لقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وقال إنه لن يوافق على أي شيء "يهدد أمن إسرائيل". جاء ذلك في الجزء الثاني من مقابلة أجرتها وكالة "بلومبرغ" الأميركية ونشرتها يوم الإثنين ٨/٧، وتأتي أقوال نتنياهو رغم مزاعم بأن تطبيع علاقات بين إسرائيل والسعودية سيشمل "تنازلات" إسرائيلية للفلسطينيين. واعتبر نتنياهو في المقابلة أن إسرائيل والسعودية ستعمقان العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما حتى لو لم يعترف كل منهما بالآخر رسميًا.

وردا على سؤال حول "تنازلات" يمكن أن يقدمها من أجل اتفاق مع السعودية، قال نتنياهو إن "بإمكاني القول ما لن أكون مستعدا لتقديمه، وهو أي شيء سيهدد أمن إسرائيل. لن أفعل ذلك."

وأضاف أن "القضية الفلسطينية تدخل دائما إلى التقارير حول المحادثات، وهذا أشبه بشيء ينبغي تجاوزه، وعليك القول إنك تقوم بذلك"، وسعى نتنياهو إلى إعطاء أهمية ضئيلة لحل الدولتين في المحادثات مع السعودية. "هل هذا قيل في الغرف المغلقة؟ هل تم بحث هذا الأمر في مفاوضات؟ بإمكاني القول إن هذا حدث أقل من الاعتقاد السائد."

وردا على سؤال حول ما إذا قيام دولة فلسطينية هو "خط أحمر"، زعم نتنياهو أن "هذه لن تكون دولة فلسطينية. هذه ستكون دولة بسيطرة إيرانية. ولن تحصل على دولة فلسطينية، وإنما على دولة إرهاب إيرانية"، وتابع "أنا أقول طوال الوقت إن الطريق الوحيدة التي يمكن أن يكون فيها اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين في المستقبل، هو أن تبقى إسرائيل القوة الأمنية العليا في المنطقة، وإلا فإننا سننهار، وهم سينهارون أيضا".

وتطرق نتنياهو إلى العلاقات بين إسرائيل والسعودية، وقال إنه "أعتقد أننا على وشك رؤية تاريخ. ولا يمكنني أن أتعهد، لكنني أراهن أن هذا سيحدث. ويدور الحديث بداية عن اتفاقيات اقتصادية – طاقة، مواصلات، اتصالات. وهذا سيستند بشكل طبيعي على جغرافيتنا – من آسيا، إلى شبه الجزيرة العربية وحتى أوروبا. وسوف نرى ذلك حتى في حال اتفاق سلام رسمي أو لا"، وأضاف أنه يشكّ فيما إذا ستمنع خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية اتفاقا مع السعودية. "فإذا كان هناك استعداد سياسي فإنه سيتم إيجاد الطريق السياسية لتحقيق تطبيع وسلام رسمي بين إسرائيل والسعودية".

وفي ملف الاستيطان عمل وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، بالتعاون مع وزيرة "المهمات القومية" والاستيطان، أوريت ستورك، على خصخصة ميزانية تقدر بـ٧٠٠ مليون شيكل بهدف تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية

المحتلة، بما في ذلك في البؤر الاستيطانية العشوائية، جاء ذلك بحسب ما كشفته هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان ١١")، يوم الثلاثاء ٨/٢٥؛ وفي حين يدعم بالميزانيات الحكومية جرائم المستوطنين في الضفة، يرفض سموتريتش تحويل أموال الميزانية المخصصة للسلطات المحلية العربية، بزعم منع "وصول هذه الأموال لأيدي مجرمين وإرهابيين."

وبحسب التقرير، فإن سموتريتش وستورك يدفعان نحو إصدار قرار حكومي لتحويل حوالي ٧٠٠ مليون شيكل إلى المستوطنات في الضفة المحتلة بهدف "تعزيز الاستيطان"، في قرار يخول وزارة الداخلية الإسرائيلية بتحويل الأموال إلى "أماكن غير منظمة في يهودا والسامرة" في إشارة إلى البؤر الاستيطانية.

وذكرت "كان ١١" أنه "سيتم رصد هذه الأموال من ميزانيات الوزارات الحكومية"، بحيث سيخصص مبلغ يقدر بـ١٣٠ مليون شيكل من ميزانية وزارة التعليم، في حين سيتم اقتطاع مبلغ يقدر بـ٢٠٠ مليون شيكل من ميزانية وزارة الداخلية، بهدف "تعزيز الاستيطان."

أشارت القناة إلى أن قرار سموتريتش ينضوي على "مشاكل قانونية" بسبب اقتراب موعد إجراء الانتخابات البلدية والسلطات المحلية، إذ يحظر القانون الإسرائيلي تحويل أموال مخصصة إلى مناطق عينية في قرارات تصدر عن الحكومة، خلال فترة الانتخابات.

يشار إلى أن البؤر الاستيطانية هي تجمعات استيطانية "غير مرخصة حتى بموجب القانون الإسرائيلي"، بحيث تقام بوتيرة متسارعة على أراض فلسطينية خاصة أو على ما تسميه سلطات الاحتلال بـ"أراضي دولة"، في أنحاء الضفة الغربية، دون موافقة رسمية من الحكومة الإسرائيلية، وبمخالفة لتوصيات الأجهزة الأمنية للاحتلال.

ووفقا لحركة "السلام الآن"، فإن أكثر من ٦٦٦ ألف مستوطن يعيشون حاليا في ١٤٥ مستوطنة و١٤٦ بؤرة استيطانية عشوائية على أراضي الضفة الغربية، بما يخالف القانون الدولي الذي ينص على أن الاستيطان في الأراضي المحتلة هو نشاط غير شرعي أو قانوني.

وعلى صعيد آخر، قال مئات الأكاديميين إن احتلال إسرائيل طويل الأمد للأراضي الفلسطينية أسفر عن "نظام فصل عنصري"، ودعوا لحقوق متساوية للجميع، سواء في دولة واحدة أو دولتين، جاء ذلك في عريضة وقعها حتى يوم الاثنين ٨/٧، حوالي ٤١٧ أكاديميا من إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى تحت عنوان "الفيل في الغرفة"، ولفتت العريضة الانتباه إلى الصلة المباشرة بين "هجوم إسرائيل الأخير على القضاء واحتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية حيث يعيش ملايين الفلسطينيين."

وجاء في العريضة أيضا: "يفتقر الشعب الفلسطيني تقريبا إلى جميع الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في التصويت والاحتجاج. إنهم يواجهون عنفا مستمرا"، وأضافت: "هذا العام وحده، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ١٩٠ فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة وهدمت أكثر من ٥٩٠ مبنى. المستوطنون يحرقون وينهبون ويقتلون مع الإفلات من العقاب"، وأشارت إلى أنه "من دون حقوق متساوية للجميع، سواء في دولة واحدة أو دولتين أو في إطار سياسي آخر، هناك دائما خطر الدكتاتورية"، وقالت: "لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية لليهود في إسرائيل طالما يعيش الفلسطينيون في ظل نظام الفصل العنصري."

وأضافت أن "الهدف النهائي من الإصلاح القضائي هو تشديد القيود على غزة، وحرمان الفلسطينيين من حقوق متساوية خارج الخط الأخضر وداخله، وضم مزيد من الأراضي، والتطهير العرقي لجميع الأراضي الواقعة تحت الحكم الإسرائيلي"، ولفتت إلى أنه "طالما كان اليهود الأميركيون في طليعة قضايا العدالة الاجتماعية، من المساواة العرقية إلى حقوق الإجهاض، لكنهم لم يولوا اهتماما كافياً بالفيل الموجود في الغرفة: احتلال إسرائيل طويل الأمد الذي، كما نكرر، أسفر عن نظام فصل عنصري."

ودعت العريضة "قادة يهود أميركا الشمالية وقادة المؤسسات والعلماء والحاخامات والمعلمين، إلى دعم حركة الاحتجاج الإسرائيلية، ودعوتها إلى تبني المساواة لليهود والفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وكانت منظمات حقوقية إسرائيلية ودولية قد قالت في أكثر من مناسبة في السنوات الأخيرة إن "إسرائيل تطبق نظام الفصل العنصري."

فيما تعهد وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، يوم الأحد، ٨/١٣ في مقابلة لكوهين مع إذاعة ١٠٣fm التابعة لصحيفة "معاريف" العبرية بثتها على خلفية تسلم السلطة الفلسطينية نسخة من اعتماد أول سفير للسعودية غير مقيم لديها، قنصلا عاما في القدس، بعدم السماح لأي دولة بفتح ممثلية دبلوماسية في القدس الشرقية تكون تابعة للسلطة الفلسطينية، وذلك على خلفية تعيين السعودية أول قنصل غير مقيم في القدس.

وفي الآونة الأخيرة، تزايدت التصريحات الإسرائيلية الرسمية بشأن مفاوضات لتطبيع العلاقات مع السعودية بوساطة أمريكية، غير أن السعودية اشترطت في أكثر من مناسبة، حل القضية الفلسطينية أولا، قبل أي عمليات تطبيع مع إسرائيل.

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي:" لم ينسق (السعوديون) معنا ولا يحتاجون إلى التنسيق معنا، لن نسمح بفتح أي ممثلية دبلوماسية للفلسطينيين بشكل فعلي من نوع أو آخر بالقدس".

واعتبر أن الخطوة التي أقدم عليها السعوديون هي "بمثابة رسالة للفلسطينيين بأنهم لم ينسوهم على خلفية التقدم في مفاوضات التطبيع" بين الرياض وتل أبيب، مضيفا " لا نسمح للدول بفتح قنصليات (بالقدس) هذا لا يناسبنا"، وتابع كوهين: القضية الفلسطينية ليست القضية الرئيسية في المحادثات (..) لقد تمكن حزب الليكود بقيادة (بنيامين) نتنياهو من جلب اتفاقيات السلام السابقة (مع الإمارات والبحرين والمغرب)، وأثبتنا أن الفلسطينيين ليسوا عائقا أمام السلام، هذا ليس الأمر الذي سيمنع (توقيع اتفاق تطبيع مع السعودية)"، ومضى بقوله: " الأمر معقد ولكنه ممكن. ما يهم في النهاية هو المصالح. مصلحة السعودية لا تقل عن مصلحة اسرائيل. يدور الحديث عن نافذة زمنية تتراوح من ٩ إلى ١٢ شهرا، بعدها ستنجرف الولايات المتحدة إلى المعركة الانتخابية"، في إشارة لانتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

وقال الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، يوم الأربعاء ٨/٩، إن اعتداء متطرفين يهود على أبناء الطوائف المسيحية بإسرائيل "خطير للغاية"، جاء ذلك خلال زيارته دير "ستيلا ماريس" في حيفا شمال إسرائيل، والذي شهد اعتداء قرابة ٣٠ طالبا يهوديا متشددا من مدرسة "شوفو بانيم" على المصلين، إضافة إلى اعتداءات أخرى، وفق صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، وقال هرتسوغ :" في الأشهر الأخيرة شهدنا ظواهر خطيرة للغاية تجاه الطوائف المسيحية في الأرض المقدسة (..) إخوتنا وأخواتنا المواطنون المسيحيون الذين يتعرضون للهجوم في أماكن العبادة والمقابر والشوارع. أعتبر هذه الظاهرة خطيرة للغاية، وهي غير مقبولة ويجب اقتلاعها، علينا أن نحترم الناس من جميع الأديان".

وشهدت عدة كنائس في إسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، تصاعد اعتداءات المتطرفين اليهود على المصلين المسيحيين وممتلكات الكنيسة بما في ذلك بالقدس الشرقية، ويشكو المسيحيون من عدة ملاحقة الشرطة الإسرائيلية للمعتدين.

فيما اعتبر وزير التراث الإسرائيلي، عَميحاي إلياهو، من حزب "عوتسما يهوديت"، أن على إسرائيل ضم الضفة الغربية المحتلة بأسرع ما يمكن، ووصف "الخط الأخضر" بأنه وهمي، فيما أشار تقرير إلى أنه منذ بداية ولاية حكومة نتنياهو الحالية، في نهاية كانون الأول الماضي، تم دفع إجراءات تشريع مشاريع قوانين عديدة لضم الضفة، وقال إلياهو لإذاعة الجيش الإسرائيلي يوم الأربعاء ٨/٢، إن "علينا فرض السيادة على مناطق يهودا والسامرة أيضا، وينبغي دفع ذلك بأذكى ما يمكن، وقول هذه الأمور في أي مكان من أجل إنتاج اعتراف دولي بأن هذا المكان لنا"، وأضاف إلياهو أنه "لا يوجد خط أخضر في الحقيقة، وهذا خط وهمي. ويوجد هناك واقع مشوه ويتعين علينا محوه."

ح- الموقف الأمريكي: -

زار نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الفلسطينية الإسرائيلية، أندرو ميلر، ومحافظ رام الله والبيرة د.ليلى غنام، يوم الثلاثاء ٨/١، بلدتي ترمسعيا وسنجل وذلك للاطلاع على آثار الاعتداءات التي ارتكبها مستوطنون بحماية جيس الاحتلال بحق المواطنين المدنيين وممتلكاتهم في البلدتين، كما تفقد المسؤول الأمريكي خلال الجولة أحوال عائلة الشهيد "عمر قطين" الذي ارتقى الشهر الماضي برصاص قوات الاحتلال في ترمسعيا، والتقى خلال زيارته أيضاً بالسكان واستمع منهم إلى شهادات حول ما جرى.

وعبر ميلر عن قلق واشنطن إزاء تصاعد اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين في العديد من القرى، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تعمل من أجل تخفيف التصعيد الحالي وتوفير بيئة تضمن للجميع العيش بحرية وامن وازدهار، مطالبا بضرورة اتخاذ إجراءات وخطوات عاجلة لاحتواء التصعيد وتخفيف التوتر ومنع وقوع المزيد من أعمال العنف، مؤكداً على اهمية محاسبة ومساءلة المسؤولين قانونياً عن هذه الاعتداءات.

كما طالب نشطاء في الساحة الأميركية، حكومة بلادهم بإدراج مجموعة "فتية التلال" الاستيطانية المدعومة من الحكومة اليمينية المتطرفة، ضمن المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأميركي، جاء ذلك في ظل تصاعد جرائم المنظمة الاستيطانية الإرهابية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبناء البؤر الاستيطانية على التلال والجبال في الضفة الغربية، واستهداف المواطنين الفلسطينيين بالنار، لا سيما بعد ما حصل في برقة وترمسعيا وحوارة من قتل وإصابة العشرات من الفلسطينيين.

وطالب النشطاء، بتشكيل حملة دولية لإدراج هذه المجموعة الاستيطانية ضمن المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة ودول العالم، حتى لا تكتفي وزارة الخارجية الأميركية والمنظمات الدولية بإلقاء اللوم على الحكومة الإسرائيلية فقط، بل تحميلها مسؤولية تنفيذ أتباع "فتية التلال" أكثر من ٨٠٠ اعتداء خلال شهر واحد، وتوقع النشطاء إعلان مجموعة "فتية التلال" منظمة إرهابية، في حال تم توسيع الحملة دوليا، خاصة بعد أن كانت الولايات المتحدة قد أعلنت عام ١٩٩٧ حركة "كهانا" منظمة إرهابية، في مسعى إلى إيقافهم حتى لا يصبحوا أكثر خطورة وفتكا ضد الشعب الفلسطيني، وتتكون "شبيبة التلال" من مجموعات من المستوطنين ولا تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما، ويقومون بمحاولة فرض سيطرتهم على التلال الفلسطينية والأراضي التي كان أعلنها الاحتلال ضمن ما يسمى "أراضي الدولة"، وينشئون بؤرا استيطانية عليها.

إلى ذلك، قال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان إن البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة تشكل دفيئات إرهاب تبنيها "شبيبة التلال"، وترعاها حكومة الاحتلال، بغطاء من القضاء الإسرائيلي، ولفت إلى أن هذه البؤر الاستيطانية توليها حكومة الاحتلال أهمية فائقة في حسابات السيطرة على اوسع مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، وقد تجاوز عددها حتى الآن نحو ٢٥٤ بؤرة موزعة على محافظات الضفة، بما فيها القدس.

وهذه البؤر موزعة على النحو التالي: ٥٠ بؤرة بالخليل، ١٧ في بيت لحم، ١٥ بالقدس، ٢٠ بؤرة أريحا، ٥٥ في رام الله والبيرة، ١٨ في سلفيت، ١١ في محافظة قلقيلية، ٤٥ في نابلس، ٥ في طولكرم، ١١ في طوباس و٧ في جنين

كما أدانت الولايات المتحدة مقتل فلسطيني على يد مستوطنَين يهوديين، ووصفت الحادث بأنه إرهاب، في لهجة حادة تعكس فيما يبدو إحباط واشنطن من تصاعد العنف في الضفة الغربية المحتلة في عهد الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان أصدرته يوم ٨/٦، " نستنكر بشدة الهجوم الإرهابي الذي شنه مستوطنون إسرائيليون متطرفون أمس وأدى لمقتل فلسطيني يبلغ من العمر ١٩ عاما" (الشهيد قصي جمال معطان)، ودعت إلى "المحاسبة وتحقيق العدالة بشكل كامل"، وجاء بيان وزارة الخارجية الأميركية بشأن الهجوم على قرية برقة (وسط الضفة الغربية) مباشرة بعد بيان آخر استنكرت فيه هجوما فلسطينيا أدى لمقتل شرطي في تل أبيب ووصفته أيضا بأنه هجوم إرهابي.

كما أبلغت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الحكومة الإسرائيلية، أنه سيتعين عليها تقديم ما وصفته بـ"تنازلات" كبيرة للفلسطينيين كجزء من أي صفقة ضخمة محتملة مع المملكة العربية السعودية تتضمن التطبيع بين المملكة وإسرائيل، ووفقاً لما أورده موقع "أكسيوس" يوم ٨/٢٦، سيكون التوصل إلى اتفاق يتضمن صفقة سلام بين إسرائيل والسعودية بمثابة إنجاز تاريخي في السياسة الخارجية للرئيس بايدن.

وتضغط الإدارة من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية الربع الأول من العام المقبل، حيث من المتوقع أن تستهلك الحملة الرئاسية أجندة بايدن، لكن البيت الأبيض يواجه معركة شاقة.

وأشار موقع أكسيوس إلى أن "رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لديه تحفظات قوية بشأن اتخاذ أي خطوات مهمة تجاه الفلسطينيين. ومن المرجح أن يؤدي القيام بذلك إلى إثارة غضب الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تشكل جزءًا من ائتلافه ويخاطر بإسقاط حكومته".

قدار رون ديرمر، وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي واشنطن، لإجراء محادثات في البيت الأبيض ووزارة الخارجية حول الصفقة الضخمة مع المملكة العربية السعودية.

وقال مسؤولون أمريكيون إن مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض جيك سوليفان ووزير الخارجية توني بلينكن أثارا مع ديرمر الحاجة إلى "تنازلات" إسرائيلية للفلسطينيين كجزء من أي صفقة سعودية. وكشف المسؤولون بأن بلينكن أبلغ ديرمر أن الحكومة الإسرائيلية "تخطئ في قراءة الوضع" إذا كانت تعتقد أنها لن تضطر إلى تقديم مثل هذه التنازلات.

وقال المسؤولون إن بلينكن قال، أيضًا، إن السعودية ستحتاج إلى أن تثبت للعالم العربي والإسلامي أنها حصلت على إنجازات مهمة من إسرائيل فيما يتعلق بالفلسطينيين مقابل اتفاق التطبيع، وقال متحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض إنه لا يعلق على المحادثات الدبلوماسية الخاصة. وأحالت وزارة الخارجية الأمر إلى البيت الأبيض.

وفي سياق متصل، أخبر سوليفان ديرمر، أيضًا، أن بايدن يريد الحصول على دعم واسع من الديمقراطيين في الكونغرس لإبرام صفقة ضخمة مع المملكة العربية السعودية، حسبما قال مصدر مطلع على القضية لموقع اكسيوس، وللقيام بذلك، قال سوليفان إنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إسرائيلية جادة تجاه الفلسطينيين.

فيما حذر عضوا مجلس الشيوخ الأميركي من الحزب الديمقراطي، كريس فان هولن وتيم كين، من أن اتفاقا إسرائيليا – سعوديا – أميركيا لا يشمل خطوات ملموسة لصالح الفلسطينيين سيواجه بمعارضة شديدة في صفوف الحزب الجمهوري وقد لا يحظى بالأغلبية المطلوبة في مجلس الشيوخ، وفق ما نقل عنهم موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني يوم، الأربعاء ٨/٩، وأضاف السيناتوران بأن أعضاء كونغرس آخرين من الحزب الديمقراطي يشاركونهما الموقف ذاته، وأنهم نقلوا رسائل بهذه الروح إلى البيت الأبيض.

وقال فان هولن، العضو في لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، إنه "نسمع طوال الوقت من الحكومة الإسرائيلية أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، لا يكترث بالفلسطينيين، لكن كثيرين من أعضاء الحزب الديمقراطي يؤمنون بأن سلاما طويل الأمد سيتحقق فقط من خلال التعامل مع مواضيع ذات أهمية بالغة في الساحة الفلسطينية."

وأشار فان هولن، الذي زار إسرائيل والتقى مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الشهر الماضي، إلى أن ضمان إنجازات لصالح الفلسطينيين في أي اتفاق مستقبلي ينطوي على أهمية، خاصة على إثر "الطابع المتطرف للحكومة الإسرائيلية، التي يؤيد وزراء كبار فيها عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين."

من جانبه، قال السيناتور كين، الذي كان مرشحا لمنصب نائب الرئيس في حملة هيلاري كلينتون للرئاسة عام ٢٠١٦، إن "الوضع الراهن، الذي لا يوجد فيه سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، هو جرح مفتوح ويؤثر على الشرق الأوسط كله."

وأضاف أنه "لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون زعماء شجعان. واتفاق يتجاهل الحاجة إلى سلام وحقوق إنسان متساوية لكلا الجانبين سيكون مأساة أخرى في المنطقة التي توجد فيها ما يكفي من المعاناة."

وتابع كين أنه أيد بشدة "اتفاقيات أبراهام" لأنه اعتقد أنها ستجعل الدول العربية تقوم بدور إيجابي في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقال فان هولن إن أي اتفاق يجب أن يشمل "تعهد إسرائيلي واضح بعدم توسيع المستوطنات، إلغاء القرارات الأخيرة بتبييض بؤر استيطانية غير قانونية، واتفاق حقيقي حول نقل قسم من المناطق" ج" في الضفة الغربية إلى سيطرة فلسطينية. كذلك ينبغي السماح للمدن والقرى الفلسطينية بأن تتسع"، واستبعد فان هولن أن توافق الحكومة الإسرائيلية الحالية على هذه الخطوات، لكنه شدد على أنه "إذا طولبت الولايات المتحدة بتنفيذ خطوات هامة جدا في إطار هذا الاتفاق، فإن علينا أن نتساءل حول ماذا نستفيد من ذلك؟".

كما أدانت الولايات المتحدة، يوم ٨/٢٥، تصريحات وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، لزعمه أن حقوقه في الضفة الغربية المحتلة أكثر أهمية من حقوق الفلسطينيين، وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها تدين بشدة "التعليقات التحريضية" و"كل الخطابات العنصرية" كما أثارت تصريحاته على التلفزيون الإسرائيلي عاصفة من الانتقادات عبر الإنترنت، ومنذ ذلك الحين، وصف بن غفير التغطية بأنها لا تحتوي سوى على "أخبار مزيفة" وهاجم "اليسار الراديكالي" بسبب "إساءة اقتباسه"، ويرأس بن غفير حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف أو حزب "القوة اليهودية" الذي يتبنى سياسات عنصرية معادية للعرب، وله إدانات سابقة بالتحريض على العنصرية ودعم الإرهاب.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، آب ٢٠٢٣، باستشهاد ١٩فلسطينيا في الضفة الغربية والقدس، برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه، أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بينهم ٥ أطفال، وتصدرت محافظة جنين تسجيل أعلى نسبة من الشهداء، تلتها محافظة القدس ورام الله، ثم طولكرم.

وبلغ عدد الجرحى (١٢٥) جريحا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم ٥ أطفال، ومواطنة، و٨ صيادين خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.

- **الأمم المتحدة: ١٧٢ شهيدا فلسطينياً منذ بداية العام في حصيلة تتجاوز عدد شهداء ٢٠٢٢: -**

رصدت المنظمة الأممية إصابة أكثر من ٧ آلاف فلسطيني منذ مطلع ٢٠٢٣، بسبب ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي، فيما استشهد ١٧٢ فلسطينيا منذ مطلع العام الجاري.

كشفت الأمم المتحدة بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي قتل ١٧٢ فلسطينيا منذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٣، متجاوزا مجموع من استشهدوا طوال العام الماضي.

جاء ذلك في تقرير يصدر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، وذكر التقرير أن عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا برصاص القوات الإسرائيلية بالضفة الغربية وإسرائيل حتى مطلع أيلول ٢٠٢٣، "بلغ ١٧٢ شخصا، متجاوزا العدد الكلي للفلسطينيين الذين قتلوا طوال العام ٢٠٢٢، وبلغ آنذاك ١٥٥ شخصا."

أوضح أن عام ٢٠٢٢ كان يصنف بأنه "سجل أعلى عدد من الضحايا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ العام ٢٠٠٥"، وأضاف التقرير أن القوات الإسرائيلية تسببت خلال الفترة ذاتها من العام الجاري، في إصابة "٧٣٧٢ فلسطينيا في أرجاء الضفة الغربية"، وهدمت ٧٨٠ منزلا في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وذكر أن سلطات الاحتلال "نفذت منذ عام ٢٠١٠، ٤١ أمرا بهدم أو مصادرة ٢٢ مدرسة في المنطقة (ج) بالضفة الغربية والقدس الشرقية، بحجة افتقارها إلى رخص البناء"، إذ تمنع سلطات الاحتلال البناء أو استصلاح الأراضي في المناطق المصنفة "ج"، دون تراخيص من قبلها، والتي من شبه المستحيل الحصول عليها، وذلك للسيطرة على الأرض.

- **هيومن رايتس ووتش: ارتفاع في عمليات القتل الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين: -**

أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في تقرير أوردته مؤخرا، بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي قوات "حرس الحدود" الشرطية، "يقتلون أطفالا فلسطينيين دون أي سبيل للمساءلة"، وكشفت عن معطيات تؤكد تصاعد جرائم القتل التي يستهدف من خلالها الاحتلال الأطفال الفلسطينيين، وأفادت المنظمة بأن عام ٢٠٢٢ الماضي كان "أكثر الأعوام دموية للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ ١٥ عاما"، وأوضحت أن "عام ٢٠٢٣ مستمر في نفس الوتيرة أو أنه سيتجاوز أعداد ٢٠٢٢، حيث قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٣٤ طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية حتى ٢٢ آب الجاري"،

وحققت "هيومن رايتس ووتش" في أربعة حوادث إطلاق نار تسببت في قتل أطفال فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية بين تشرين الثاني ٢٠٢٢ وآذار ٢٠٢٣.

أوضحت المنظمة أنه "أثناء توثيق عمليات القتل الأربعة، أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش مقابلات شخصية مع سبعة شهود وتسعة من أفراد الأسر وسكان آخرين ومحامين وأطباء وعاملين ميدانيين في منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية، وراجعوا كاميرات المراقبة والفيديوهات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات التي أصدرتها أجهزة الأمن الإسرائيلية والسجلات الطبية والتقارير الإخبارية."

وأفاد المدير المشارك لقسم حقوق الطفل في "هيومن رايتس ووتش"، بيل فان إسفلد، بأن "القوات الإسرائيلية تقتل الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال بوتيرة متزايدة. ما لم يضغط حلفاء إسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة، على إسرائيل لتغيير مسارها، فسيُقتل المزيد من الأطفال الفلسطينيين

وذكرت المنظمة أن "السلطات الإسرائيلية استخدمت القوة المفرطة ضد الفلسطينيين في عمليات حفظ الأمن على مدى عقود"، وشدد على أنه "دائما ما تتقاعس السلطات عن محاسبة قواتها عندما تقتل قوات الأمن الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في ظروف لم يكن فيها استخدام القوة القاتلة مبررا بموجب المعايير الدولية."

وأفادت منظمة "بيش دين" الحقوقية الإسرائيلية أنه بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، انتهت أقل من ١% من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك القتل والانتهاكات الأخرى، إلى تقديم لوائح اتهام. في ٢٠٢١، ومن أصل ٤,٤٠١ شكوى قدمت إلى دائرات التحقيقات الداخلية لدى الشرطة، ومن ضمنها شكاوى من مواطنين فلسطينيين، أسفر ١,٢% منها فقط عن إدانات بحسب مراقب الدولة.

قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن ٦١٤ فلسطينيا صنفتهم "الأمم المتحدة" كمدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية خلال هذه الفترة. لكن ثلاثة جنود فقط أدينوا بقتل فلسطينيين، بحسب "بيش دين"، وحُكم عليهم جميعا بأحكام قصيرة بالخدمة العسكرية المجتمعية، واعتبرت منظمة " بتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية، التي قدمت على مدى عقود شكاوى موثقة حول عمليات قتل قام بها الجيش الإسرائيلي، نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي "منظومة لطمس الحقائق."

- **<u>في ظل الأبارتهايد</u>**:-

ولفتت "هيومن رايتش ووتش" إلى أن "عمليات القتل تحدث في سياق ترتكب فيه السلطات الإسرائيلية جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، حسبما وثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى"، وفوّض "مجلس الأمن" الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد لوائح يُدرِج فيها القوات العسكرية والجماعات المسلحة المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة سنويا.

- **<u>الأمم المتحدة فوتت فرصة لحماية الأطفال</u>**: -

وأفادت المنظمة بأنه "بين ٢٠١٥ و٢٠٢٢، نسبت الأمم المتحدة وقوع أكثر من ٨,٧٠٠ ضحية من الأطفال إلى القوات الإسرائيلية، ومع ذلك لم تُدرَج إسرائيل على الإطلاق في القائمة". بغم إدراج "قوات أخرى قتلت وجرحت أطفالا أقل بكثير مما فعلت إسرائيل."

وأشارت إلى أن "الوصمة المرتبطة بـ"قائمة العار" للأمين العام كبيرة، ويتعيّن على الأطراف المُدرجَة فيها أن تضع وتنفذ خطة عمل للإصلاحات لإنهاء الانتهاكات حتى يُرفَع اسمها عن القائمة".

وقالت "هيومن رايتس ووتش" إن "الأمم المتحدة فوتت فرصة لحماية الأطفال بعدم إدراجها لإسرائيل. على الأمين العام استخدام معايير موضوعية لتحديد قائمة عام ٢٠٢٣"، وأفاد فان إسفلد بأن "الأطفال الفلسطينيين يعيشون واقع الفصل العنصري والعنف الهيكلي، حيث يمكن أن يُطلق النار عليهم في أي وقت دون أي احتمال جدي للمساءلة. يتعيّن على حلفاء إسرائيل مواجهة هذا الواقع القبيح وممارسة ضغوط حقيقية من أجل المساءلة

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات في شهر آب ٢٠٢٣، (٦٠٧) حالة اعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم ١٩ طفلا، و٤ مواطنات، و٣ طلاب جامعيين، و٤ عسكريين و٦ صيادين.

وتوزعت الاعتقالات في الضفة الغربية كالتالي: الخليل ١٢٠ معتقلا، القدس ٩٥ معتقلا، رام الله ٩٣ معتقلا، جنين ٦٨ معتقلا، نابلس ٦٥ معتقلا، قلقيلية ٤٧ معتقلا، بيت لحم ٣٩ معتقلا، طولكرم ٣٢ معتقلا، أريحا ٢٠ معتقلا، شمال غزة ١٢ معتقلا، سلفيت ٩ معتقلين، طوباس ٣ معتقلين، و٤ معتقلين من خانيونس ورفح.

وأصدرت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر قرارا بإبعاد ٦ مواطنين، بينهم صحفي، عن المسجد الأقصى ومنطقة باب العامود بالقدس، وعن محافظات الضفة، لفترات تتراوح بين أسبوعين إلى ٦ شهور.

- **ربع الأسرى الفلسطينيين معتقَلون بلا تهمة أو محاكمة**: -

أكّد ممثلو عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، أن نحو ربع الأسرى المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي "يعتقلون إداريا دون تهمة أو محاكمة"، جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك، دعت له مؤسسات الأسرى والقوى الوطنية، بالشراكة مع وزارة الإعلام الفلسطينية، وحمل عنوان "جريمة الاعتقال الإداري والتحولات الخطيرة التي ترافقها."

والاعتقال الإداري، هو قرار حبس بأمر عسكري إسرائيلي بزعم وجود تهديد أمني، ومن دون توجيه لائحة اتهام، ويمتد إلى ٦ شهور قابلة للتمديد.

وذكرت لجنة الأسرى الإداريين في بين تلاه مدير نادي الأسير الفلسطيني، عبد الله زغاري، خلال المؤتمر، أن عدد الأسرى الإداريين تجاوز ١٢٠٠ ويشكل "تقريبًا ربع الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الصهيونية."

وأعلنت اللجنة عزم الأسرى على المعركة "المستمرة والمتواصلة والمفتوحة لمواجهة هذا الاعتقال"، وقالت إن القضاء العسكري الإسرائيلي "لا يخالف توجهات وتوجيهات (جهاز الأمن العام) الشاباك، فلا محاكمة عادلة ولا حتى أي ظروف إنسانية تحفظ حياة وكرامة وحقوق المعتقل الإداري."

وأشارت إلى برنامج احتجاج يتضمن "توجه ثلاث دفعات من الأسرى إلى الزنازين، التأخر والاعتصام في الساحات، إعادة الوجبات، وقف التعامل مع العيادة، وقف تناول الدواء، وصولًا إلى العصيان والتمرد."

وتحدثت لجنة الأسرى الإداريين عن توسيع حركة المقاطعة للمحاكم الإسرائيلية "التي بدأها أكثر من ١٠٠ معتقل ووفق زغاري، صدر أكثر من ألفي قرار أو أمر تجديد اعتقال إداري منذ مطلع العام ٢٠٢٣ "في سعي مستمر لتدمير الحياة الاجتماعية للأسير الفلسطيني."

من جهته، قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، قدورة فارس، إن عدد الأسرى الإداريين المضربين عن الطعام ارتفع إلى ١٥ أسيرا، مع تفاوت في عدد أيام إضرابهم "احتجاجا على اعتقالهم الإداري."

ووفق بيانات سابقة لنادي الأسير الفلسطيني، بدأ إضراب الأسرى الإداريين بأربعة أسرى في ٣٠ تموز/ يوليو الماضي، وأضاف فارس أن أهمية الإضراب تكمن في كونه "الأول بعد أن ارتقى الشيخ خضر عدنان شهيدا"، وقال إن "الإضراب صفعة لمن قتل خضر عدنان من أجل أن يردعهم (الأسرى) عن اللجوء لهذا السلاح (الإضراب)."

وفي ٢ أيار أعلنت مؤسسات حقوقية فلسطينية، استشهاد القيادي في حركة "الجهاد الإسلامي" خضر عدنان (٤٤ عاما)، بعد خوضه إضرابا عن الطعام، استمر ٨٧ يوما رفضا لاعتقاله، وذكر فارس أن الأسرى الإداريين "بدأوا خطواتهم الاحتجاجية بالتمرد على بعض الإجراءات اليومية"، مضيفا أن "خطواتهم قابلة للتطور والاتساع بحيث تشمل أعدادا وسجون أخرى."

من جهته، قال مدير مركز "حريات"، حلمي الأعرج، خلال المؤتمر إن الاعتقال الإداري "يخلو من معايير المحاكمة العادلة، وبالتالي فهو يشكل جريمة حرب."

وقال إن الإداريين يشكلون ربع الحركة الأسيرة، داعيا إلى تحرك دولة فلسطين والذهاب لمحكمة العدل الدولية، وطرح سؤال عن المكانة القانونية للأسرى، بعدما توجهت لتلك المحاكم لطلب استفتاء عن ماهية الاحتلال.

وفي ٣ آب الجاري، أعلنت لجنة الأسرى الإداريين في السجون الإسرائيلية، مباشرة خطوات احتجاجية والاتفاق على أخرى جماعية ضد الاعتقال الإداري، ويبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نحو ٥ آلاف، بينهم أكثر من ١٢٠٠ معتقل إداري، وفق نادي الأسير

- **اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء**: -

في اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين، الذي يحييه الفلسطينيون في ٢٧ آب من كل عام، يتجدد وجع الانتظار تعيشه مئات العائلات الفلسطينية، إذ وصل عدد الجثامين المحتجزة على مر العقود إلى قرابة (٣٩٨) جثمانا في مقابر الأرقام أو ثلاجات الموتى، من بينهم ١٤٢ شهيدا منذ العام ٢٠١٥، وفق ما أورده منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال، حسين شجاعية.

وأوضح أن من بين إجمالي الشهداء المحتجزة جثامينهم ١١ أسيرا، استشهدوا داخل سجون الاحتلال، بفعل الإهمال الطبي المتعمد، بالإضافة لـ ١٤ طفلا، و٥ شهيدات.

وأُطلقت الحملة الوطنية، حملة شعبية، في العام ٢٠٠٨، بهدف إلزام سلطات الاحتلال، بالإفراج عن جثامين محتجزة في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى، كما تهدف إلى تحديد مصير مفقودين تنكر سلطات الاحتلال الإسرائيلي وجودهم لديها.

وتقوم الحملة أيضا بمتابعة المرافعات القانونية، أمام محاكم الاحتلال الخاصة بهذه الملف، لكنّ جهودها تصطدم بتعنت من الاحتلال بالإفراج عن جثامين الشهداء، وربط هذا الملف الإنساني بملف سياسي يتعلق بالجنود الإسرائيليين الذين تأسرهم حركة "حماس" في قطاع غزة منذ عام ٢٠١٤، وفق حسين شجاعيّة.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، آب ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ ٧٣١ عملية اقتحام لمناطق سكنية فلسطينية، تركزت في محافظة جنين بواقع ١٦٣ اقتحاما، تليها نابلس بـ ١٤٨ اقتحاما، ثم الخليل بـ ٨٧ اقتحاما، وطولكرم بـ ٧١ اقتحاما، وبيت لحم ٤٨ اقتحاما، وقلقيلية بـ ٤٣ اقتحاما، وسلفيت بـ ٣٦ اقتحاما، والقدس بـ ٣٥ اقتحاما، وأريحا بـ ٢٤ اقتحاما، وطوباس بـ ٤ اقتحامات، واقتحامين لرام الله، واقتحام واحد لشمال غزة، وغزة وخانيونس

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر آب٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

إذ رصد تقرير "محافظة القدس" لشهر آب ٢٠٢٣، اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر آب، وسجلت اقتحام (٣٨٩١) مستوطنًا، و(٨٣,٨٢٤) أجنبيا تحت مسمى سياحة (من خلال وزارة السياحة الاسرائيلية) المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، هذا الى جانب ممارسة العديد من الانتهاكات أداء طقوس استفزازية داخل المسجد الأقصى المبارك، مثل مباركات الزواج وبركة الكهنة والسجود الملحمي، واقتحام المسجد الأقصى المبارك بزي "الكهنوت" الأبيض، وأداء رقصات استفزازية أمام أبواب المسجد الأقصى المبارك، لا سيما باب الحديد، ووضع موسيقى صاخبة عبر السماعات في حائط البراق للتشويش على المصلين في رحاب المسجد الأقصى المبارك، وتنفيذ جولات اقتحام استفزازية بقيادة أعضاء كنيست كالحاخام يهودا غليك.

كما منعت قوات الاحتلال خلال شهر آب، طواقم الإعمار والترميم من استكمال أعمالهم في المسجد الأقصى المبارك، إذ حضرت قوات الاحتلال إلى مكان عمل الطواقم التي كانت تشرعُ في أعمال الترميم ومنعتهم من مواصلة عملهم بالقوة.

فيما ادّعت سلطة الآثار الإسرائيلية وجود اكتشاف أثري حيّر العلماء في حفرية نُفذت مؤخرا قرب المسجد الأقصى، وكشفت الحفريات عن وجود قنوات حُفرت قبل ٢٨٠٠ عام، وكانت تستخدم في صناعة منتوج لم يتم التوصل إلى ماهيته بعد، وذلك في عهد الملكين "يوآش وأماتسيا".

وأشارت مصادر مطلعة إلى إنّ الحفرية المعلن عنها قد تكون بسبب وجود حفرية نشطة في المكان، وإن ذِكر الملكين "يوآش وأماتسيا" - وهما من الملوك التوراتيين- يعني أن سلطة الآثار تنسب الحفرية إلى فترة "المعبد الأول".

وعلى صعيد آخر، بدأت "جماعات المعبد" التحضير لموسم الأعياد العبرية الطويل الذي يبدأ في ١٦/٩/٢٠٢٣ مع رأس السنة العبرية ويستمر إلى نهاية أسبوع "عيد العرش" في ٧/١٠/٢٠٢٣، وتستعدّ "جماعات المعبد" لتصعيد عدوانها على الأقصى في هذا الموسم، عبر الحشد لاقتحامات واسعة للمسجد، وفرض الطقوس التوراتية فيه، لا سيما الصلوات التلمودية العلنية والجماعية، وإدخال القربان النباتي، ومحاكاة القربان الحيواني، والنفخ بالبوق، واقتحام المسجد بالثياب البيضاء.

وفي هذا السياق، وجّهت مجموعة من نشطاء "المعبد"، منهم الحاخام هيلل فايس، وعضو "الكنيست" السابق موشيه فيجلن، رسالة إلى وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير تطالبه باستعمال سلطته القانونية لتمكينهم من اقتحام الأقصى يوم السبت ونفخ البوق (الشوفار) في المسجد بالتزامن مع بداية السنة العبرية، وطلب موقّعو الرسالة من بن غفير أن يوجّه الشرطة في الأقصى للسماح باقتحام الأقصى في السبت ١٦/٩، في اليوم الأول من السنة العبرية، لتنفيذ

الطقوس التلمودية في هذه المناسبة، وفي مقدمتها النفخ بالبوق، إضافة إلى ممارسة هذا الطقس في شهر السابع عشر من شهر أيلول.

وقال الموقّعون إنّهم يطلبون هذا الإذن انطلاقًا من "مبدأ المساواة الدينية لجميع الأديان والشعوب كما ينصّ القانون الإسرائيلي"، كذلك، أعلنت منظمة "بيدينو" عن توفير حافلات للمستوطنين لتشجيعهم على اقتحامات حاشدة للأقصى في موسم الأعياد القادم.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٢٤) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (٤٠) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نستعرض منها: -

- **يوم ٢٠٢٣/٨/٣ شيدت سلطات الاحتلال في مدينة القدس، جسرا استيطانيا معلقا فوق أراضي منطقة وادي الربابة في حي سلوان.**
- **يوم ٢٠٢٣/٨/٧ شرعت قوات الاحتلال ببناء ٣٠ وحدة استيطانية جديدة قرب مدرسة أسامة بن منقذ في البلدة القديمة وسط الخليل.**
- **يوم ٢٠٢٣/٨/٩ جرفت قوات الاحتلال أراضي المواطنين في بلدة كفر الديك قضاء سلفيت، لشق طريق استيطاني بطول ٤٠٠ متر وعرض ٨ أمتار.**
- **يوم ٢٠٢٣/٨/١٤ جرفت قوات الاحتلال قطعة أرض في حي سلوان بالقدس، تعود ملكيتها للمواطن حمودة صيام لإقامة موقف لمركبات المستوطنين .**
- **يوم ٢٠٢٣/٨/١٤ جرفت قوات الاحتلال أراضي في واد فوكين قضاء بيت لحم بهدف توسيع مستوطنة "بيتار عيليت".**
- **يوم ٢٠٢٣/٨/١٧ جرفت آليات الاحتلال أراضي تابعة لبلدة قصرة قضاء نابلس، بهدف تمديد خطوط ضغط عال للكهرباء لصالح مستوطنتي "إيش كودش" و"إحيا".**

كما قامت قوات الاحتلال بأعمال حفر وتجريف لأكثر من ٩ دونمات في أراضي الخليل وبيت لحم، بالإضافة إلى مساحات في بلدة قصرة قضاء نابلس، وواد فوكين في بيت لحم، وبلدة كفر الديك في سلفيت، وحي سلوان بالقدس، فيما اقتلع جنود الاحتلال نحو ٢٤٠ شجرة في سلفيت، والخليل، ونابلس وبيت لحم.

خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣١٥) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية ، أكثرها في محافظة الخليل بواقع ٧٦ حاجزا عسكريا، وفي رام الله ٥٣ حاجزا، فيما توزعت بقية الحواجز بين محافظات القدس، وجنين، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم، وطولكرم، وطوباس، ورام الله، ونابلس وقلقيلية.فيما بلغت عمليات إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين ٢١٤ حالة، بينها ١٨٦ حالة في الضفة الغربية و٢٨ حالة في قطاع غزة، إذ أطلق جنود الاحتلال المتواجدون على الحواجز العسكرية النار في ٩٠ حالة، ٩٦ حالة إطلاق نار خلال عمليات اقتحام، و٨ حالات من قبل مواقع عسكرية لجيش الاحتلال، وحالتين من قبل زوارق حربية.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال آب٢٠٢٣ (١١) منزلا فلسطينيا، من بينها ٤ منازل في القدس، أجبر أصحابها على هدمها ذاتيا تفاديا لدفع ضرائب باهظة تفرضها سلطات الاحتلال.
ودمرت آليات الاحتلال أكثر من ٥ منشآت تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر آب٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٢٦) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر تقرير نشره مركز مدار الفلسطيني تناول استطلاع "مؤشر السياسة الخارجية" للعام ٢٠٢٣، الذي أجراه معهد "مِتفيم" (مسارات)، "المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية"، وهو يعتبر استطلاعا سنويا يجريه معهد "متفيم" للمرة الحادية عشرة على التوالي هذه السنة أُجري هذه السنة في الفترة ما بين ٢٠ و٢٣ تموز يوضح بأن نصف الإسرائيليين مقتنعون بوجود علاقة وثيقة بين "برنامج الإصلاح القضائي" و"مشروع ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل . أما التقرير الثاني فتناول مقال لـ "عيديت شافران جيتلمان" وهي باحثة ومحللة في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بعنوان "قانون التجنيد وعواقبه: الدليل الكامل للتشريع المثير للجدل"، يتضمن رسم خريطة لمشاريع القوانين المدرجة على جدول الأعمال في سياق التجنيد، وفحصا لمعانيها الفعلية – المخاطر الكامنة فيها، بما في ذلك التآكل المتوقع لكفاءة جيش الدفاع الإسرائيلي وقدراته العملياتية، فضلاً عن وضع الجيش الإسرائيلي. الجيش الشعبي وروح الخدمة.

أ- استطلاع جديد: نصف الإسرائيليين مقتنعون بوجود علاقة وثيقة بين "برنامج الإصلاح القضائي" و"مشروع ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل

التقييم الذي يمنحه الجمهور الإسرائيلي لأداء الحكومة الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية ولوضع إسرائيل الدبلوماسي على الصعيد الدولي هو، الآن، الأدنى خلال السنوات السبع الأخيرة: بمعدّل ٤,٨٢ نقطة من أصل ١٠، وهو ما يعكس تراجعاً حاداً جداً عما كان عليه تقييم الجمهور لأداء الحكومة في هذا المجال تحديداً خلال العام الفائت ٢٠٢٢ ـ ٥,٥٣ نقطة من أصل ١٠، بينما منح نحو رُبع الجمهور الإسرائيلي إجمالاً نقطة واحدة فقط (مستوى التقييم الأدنى) للأداء الحكومي في مجال السياسة الخارجية و٥,٠٣ نقطة لوضع إسرائيل الدبلوماسي في العالم، وهو مستوى التقييم الأدنى خلال السنوات الثماني الأخيرة وبتراجع حاد، أيضاً، عما كان عليه التقييم في العالم الماضي ـ ٥,٨٥ نقطة. في المقابل، يصف ١٨ بالمئة فقط من الجمهور الإسرائيلي وضع إسرائيل في العالم بأنه "جيد."

هذه بعض الفوارق الأساسية والكبيرة بين مواقف الجمهور الواسع في إسرائيل وبين الأداء الحكومي في مجال السياسة الخارجية، والتي تنعكس في مجموعة من القضايا الجوهرية، مثل السياسة حيال الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، مكانة القضية الفلسطينية في مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع السعودية ودول أخرى في المنطقة وكذلك العلاقة بين "برنامج الإصلاح القضائي" الذي بدأت هذه الحكومة بتنفيذه وعلاقات إسرائيل الخارجية. وقد تجسدت هذه الفوارق بشكل واضح في النتائج التي أظهرها استطلاع "مؤشر السياسة الخارجية" للعام ٢٠٢٣، الذي أجراه معهد "مِتفيم" (مسارات)، "المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية"، واستطلاع "مؤشر السياسة الخارجية" هذا هو استطلاع سنوي يجريه معهد "متفيم" للمرة الحادية عشرة على التوالي هذه السنة. وقد أجري استطلاع هذه السنة في الفترة ما بين ٢٠ و٢٣ تموز الأخير بإشراف "معهد رافي سميث لاستطلاعات الرأي" وبالتعاون مع "صندوق فريدريش إيبرت" الألماني وشمل عينة تمثيلية من الجمهور الإسرائيلي مكونة من ٨٠٠ شخص من المواطنين البالغين، من اليهود والعرب، نصفهم من النساء والنصف الآخر من الرجال: ٦٨٠ (٦٥ بالمئة) من اليهود و١٢٠ (١٥ بالمئة) من العرب. ومن بين اليهود، شارك في الاستطلاع ٩٨ شخصاً (١٥ بالمئة) من المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

وفي هذه السنة، الحادية عشرة على التوالي كما أشرنا، اشتمل الاستطلاع على أسئلة حول إسقاطات سياسات حكومة "اليمين الخالص" على العلاقات الخارجية لدولة، سواء فيما يتعلق من تلك السياسات بـ "برنامج الإصلاح القضائي"، الذي يشكل أبرز وأهمّ ما قامت وتقوم به هذه الحكومة منذ تشكيلها حتى الآن، أو ما يتعلق منها بالضفة الغربية ومستقبل القضية الفلسطينية بشكل عام؛ مستقبل عملية التطبيع مع بعض الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية بالطبع، واحتمالات استثمار هذه التحولات في هذه العلاقات فيما يمكن أن يدفع مساعي السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلى أمام؛ تقدم إيران الحثيث نحو

تحقيق وامتلاك قدرات نووية عسكرية؛ أزمة المناخ باعتبارها قضية سياسة خارجية؛ سياسة إسرائيل في لبنان وحياله؛ تكثيف وتوسيع التدخل السياسي الصيني في الشرق الأوسط وموقف إسرائيل بشأن الحرب في أوكرانيا .

فيما يلي نعرض أبرز ما حملته نتائج الاستطلاع الجديد في اثنتين من القضايا المركزية ـ العلاقة مع الشعب الفلسطيني والسياسة الإسرائيلية حياله وحيال مستقبل قضيته؛ مكانة إسرائيل الإقليمية ومستقبل علاقاتها مع دول الجوار ومساعيها لتوسيع دائرة التطبيع.

- **<u>إسرائيل والفلسطينيون -الأبارتهايد كنظام رسمي</u>: -**

تبيّن نتائج الاستطلاع لهذا العام أن نحو نصف الإسرائيليين يؤمنون بأن ثمة علاقة وثيقة بين مساعي الحكومة وجهودها المكثفة لإجراء تغييرات بنيوية وجوهرية في جهاز القضاء الإسرائيلي وبين مساعيها السياسية لتنفيذ مشروع ضم الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. في المقابل، يعتقد ٣٤ بالمئة أن العلاقة بين هذين الموضوعين هي علاقة واهية أو أنها غير قائمة إطلاقاً.

وبينما يرى أكثر من ثُلث الجمهور الإسرائيلي بقليل (٣٦ بالمئة) أن السعي لتحقيق سلام إسرائيلي ـ فلسطيني على أساس حل "دولتين لشعبين" هو الاستراتيجية المفضلة لدى الحكومة الإسرائيلية في المسألة الفلسطينية، يعبر ٢٨ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي عن تأييده لفكرة ومساعي ضم الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وإقامة دولة واحدة يكون فيها لليهود حقوق أكثر وامتيازات واضحة. أي أن ٢٨ بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون، عملياً، إقامة دولة واحدة بين البحر والنهر يحكمها نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) بصورة رسمية. ومقابل هؤلاء، يعلن ١١ بالمئة من الإسرائيليين أنهم يؤيدون فكرة ومساعي ضم الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وإنشاء دولة واحدة بين البحر والنهر بحيث يتمتع جميع المواطنين فيها بالمساواة التامة في الحقوق. والمثير في نتائج الإجابات على هذا السؤال، بشأن ضم الضفة الغربية وإقامة دولة واحدة، أن نحو رُبع الإسرائيليين لم يبلوروا بعد رأياً نهائياً حول الموضوع.

على جانب آخر، عبرت أغلبية كبيرة من المشاركين في الاستطلاع (٦١ بالمئة) عن الاعتقاد بأنه ينبغي على دولة إسرائيل الاستعانة بالدول العربية التي بدأت بتطبيع العلاقات معها واستثمار هذه العلاقات من أجل دفع مساعي التوصل إلى اتفاق سلام مع الشعب الفلسطيني، بينما قال ٢٤ بالمئة إنه لا يتعين على إسرائيل القيام بذلك خشية أن ينعكس الأمر سلبياً على علاقاتها مع "دول التطبيع ."

وتبيّن مقارنة النتائج في هذا المجال، بين استطلاع السنة الحالية واستطلاع سنوات سابقة، أن نسبة مؤيدي استعانة إسرائيل بدول التطبيع لدفع جهود السلام مع الجانب الفلسطيني هي في ارتفاع مستمر: من ٥٣ بالمئة في استطلاع العام ٢٠٢١، إلى ٥٧ بالمئة في استطلاع العام ٢٠٢٢ وإلى ٦١ في استطلاع العام ٢٠٢٣.

على خلفية الانتقادات المتزايدة من جانب قادة "دول اتفاقيات أبراهام" للسياسة التصعيدية التي تنفذها إسرائيل في المناطق المحتلة، وخصوصاً إطلاق أيدي المستوطنين في الضفة الغربية وتوفير حماية الجيش لهم خلال اعتداءاتهم اليومية والمتكررة على الفلسطينيين وممتلكاتهم في أنحاء الضفة الغربية عامة، أظهرت نتائج الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسه بشأن السؤال عمّا إذا كان يتعين على دولة إسرائيل أن تأخذ في عين الاعتبار، فيما يخص سياستها في المناطق المحتلة، هدفها المعلن في المحافظة على علاقاتها مع "دول التطبيع" وتعزيز مسيرة التطبيع هذه وتوسيعها لتشمل دولاً عربية أخرى. فقد قال ٣٩ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة مُلزمة بأخذ هذا الهدف بعين الاعتبار، بينما قال ٣٧ بالمئة إنه لا ينبغي أخذ هذا الهدف في الاعتبار إطلاقاً عند وضع، إقرار وتنفيذ السياسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة. ومرة أخرى، تُظهر نتائج الاستطلاع هنا أن نحو رُبع الإسرائيليين لم يبلوروا بعد أي رأي أو موقف نهائي بشأن هذه القضية أيضاً.

في مسألة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أظهرت نتائج الاستطلاع تعادلاً بين مؤيدي وقف الاستيطان ومعارضيه ولكن فقط في سياق "صفقة التطبيع" مع السعودية! فينما قال ٤١ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إنهم يؤيدون وقف البناء في المستوطنات وإخلاء "البؤر الاستيطانية غير القانونية" في سبيل إنجاح مساعي التطبيع مع السعودية، قال ٤٠ بالمئة إنهم يرفضون ذك ويعارضون ربط الحديث عن الاستيطان والمستوطنات بأية "صفقة" سياسية.

وعلى خلفية ممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تستأنف، فعلياً، على الرأي الإسرائيلي القائل بأن المصلحة الإسرائيلية تقتضي بقاء السلطة الفلسطينية، بل منع انهيارها وتعزيزها، قال ٤٣ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن بقاء السلطة الفلسطينية "يخدم المصلحة الإسرائيلية"، مقابل ١٣ بالمئة قالوا إن استمرار وجود السلطة الفلسطينية يتعارض مع المصلحة الإسرائيلية ويشكل خطراً عليها، فيما قال ١٧ بالمئة إن مسألة وجود السلطة الفلسطينية وبقائها ليست ذات أهمية، على الإطلاق، للمصلحة الإسرائيلية. وهنا أيضاً، أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من رُبع الإسرائيليين لم يبلوروا بعد أي رأي أو موقف نهائي بشأن هذه المسألة.

في الموضوع الفلسطيني، تحتل مدينة القدس مكانة مركزية كالمعتاد. وفي هذا السياق، تضمن استطلاع الرأي الحالي السؤال عما إذا كانت هنالك حاجة إلى تشكيل جهاز تنسيق مشترك، إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني، للمحافظة على الوضع القائم في القدس ومنع التصعيد فيها. وقد رأى ٦١ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع أن ثمة حاجة ماسة لإنشاء مثل هذا الجهاز، بينما قال ١٧ بالمئة إنهم لا يرون له أية حاجة، بل ويعارضون تشكيله لمنع نشوء وضع تكون فيه للسلطة الفلسطينية أو لدولة الأردن أية مكانة في "مدينة القدس الموحدة العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل."

- **إسرائيل والإقليم ـ سؤال الهوية والانتماء!**

في السؤال حول هوية إسرائيل الإقليمية، يعبر ٣٤ بالمئة من الإسرائيليين عن الشعور بأن "دولة إسرائيل تنتمي إلى الشرق الأوسط، فعلياً"، بينما يقول ٢٤ بالمئة إنهم يشعرون بأنها "تنتمي إلى أوروبا" و٢٠ بالمئة إنها "تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط". وتعكس هذه النتائج ارتفاعاً طفيفاً في نسبة المعتقدين بانتماء إسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط، عما كانت عليه في استطلاع العام الماضي.

في السياق الإقليمي، أيضاً، تبين نتائج الاستطلاع الارتفاع الملحوظ في نسبة الإسرائيليين الذين يولون تعزيز العلاقات مع الدول العربية بشكل عام، ومع الأردن بشكل خاص، أهمية كبيرة جداً ـ من ٧,٥٦ نقطة (من أصل ١٠) في استطلاع العام الماضي إلى ٧,٨٢ نقطة في استطلاع العام الجاري، علاوة على أن ٦٣ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع يصفون هذا الهدف بأنه "في غاية الأهمية."

على صعيد "المسألة الإيرانية" وفي ضوء التقدم الكبير الذي حققته إيران خلال العام الفائت في مسعاها نحو تحقيق وامتلاك القدرات النووية العسكرية، بينت نتائج الاستطلاع أن أغلبية كبيرة من الجمهور الإسرائيلي تؤيد الجنوح إلى المسار الدبلوماسي ـ السياسي باعتباره "الوسيلة المركزية للجم الخطر النووي الإيراني". ويعتقد نحو نصف الإسرائيليين بأن على دولة إسرائيل تركيز جهودها في التعاون الدبلوماسي مع المجتمع الدولي ودول المنطقة من أجل إعاقة بلوغ إيران القدرات النووية العسكرية. في المقابل، يؤيد نحو رُبع الإسرائيليين شنّ هجوم عسكري إسرائيلي على إيران ومنشآتها النووية لإحباط مساعيها في هذا المجال، فيما يرى ١٦ بالمئة أن على إسرائيل أن تسلّم بأن إيران دولة نووية، ويرون أيضاً أن هذه بات بمثابة حقيقة ناجزة وما ينبغي على إسرائيل فعله هو إعداد نفسها للتعايش مع هذا الواقع المستجد ولاحتمالات التصدي له ومحاولة تغييره مستقبلاً .

ب- قانون التجنيد وعواقبه: الدليل الكامل للتشريع المثير للجدل.. ما الذي يتضمنه ولماذا قد يؤدي تنفيذه إلى تعريض نموذج "جيش الشعب" للخطر؟

بعد أن أقرت الكنيست تعديلاً على القانون الأساسي: السلطة القضائية لإلغاء سبب المعقولية، قدم أعضاء الكنيست من كتلة "يهدوت هتوراة" القانون الأساسي: دراسة التوراة. وبحسب شرح القانون، سيتم الاعتراف بدراسة التوراة كقيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي، وبالتالي ستتم مقارنة حقوق طلاب التوراة بحقوق أولئك الذين خدموا الدولة. إسرائيل والشعب اليهودي خدمة كبيرة. إلى جانب المعنى التصريحي للقانون، فإن هدفه الرئيسي هو تمكين تعديل قانون خدمة الأمن بطريقة تنظم في التشريع الإعفاء الشامل من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي الممنوح للمجندين الذين يدرسون في المدارس الدينية، وفقًا للقانون المقترح. – "قانون التجنيد" – سيتم تخفيض سن الإعفاء (ربما إلى ٢٢ عاما)، وسيتم تحديد حصص تجنيد طلاب المدارس الدينية من قبل الحكومة وليس من قبل الكنيست. لن يتضمن القانون عقوبات أو أهداف وفي والحقيقة أن تجنيد الحريديم في جيش الدفاع الإسرائيلي سيكون على أساس طوعي، دون الحاجة إلى الخدمة المدنية أو الوطنية.

في هذه المقالة، سيتم رسم خريطة لمشاريع القوانين المدرجة على جدول الأعمال في سياق التجنيد، وسيتم فحص معانيها الفعلية – المخاطر الكامنة فيها، بما في ذلك التآكل المتوقع لكفاءة جيش الدفاع الإسرائيلي وقدراته العملياتية، فضلاً عن وضع الجيش الإسرائيلي. الجيش الشعبي وروح الخدمة.

تم دمج أربع مبادرات تشريعية في مشروع قانون دراسة التوراة:
-تعديل على قانون جهاز الأمن ("قانون التجنيد")
-القانون الأساسي: دراسة التوراة
-قانون علاوة الخدمة
-مخطط التجنيد التفاضلي لجيش الدفاع الإسرائيلي

إن الملحمة السياسية المحيطة بمسألة تجنيد اليهود المتشددين في جيش الدفاع الإسرائيلي مستمرة منذ أكثر من عقدين من الزمن. وقد فشلت الحكومات في تنظيم الإعفاء من الخدمة بشكل قانوني لطلاب المدارس الدينية، كما تأسس تصور عام مفاده أن الحل القيمي يفتقر إلى هذا الحل. الجدوى السياسية، لأن قادة الأحزاب الحريدية لن يقبلوا أبدًا بقانون يفرض التجنيد الإجباري على الأولاد الحريديم، بنفس الطريقة التي يطبق بها التزام التجنيد على كل فتى وفتاة في إسرائيل. والواقع الاجتماعي والسياسي لا السماح بالحل المناسب من وجهة نظر القيمة.

- **<u>عن القانون الأساسي: دراسة التوراة</u>**: -

إلى جانب الأسئلة حول عدالة الإعفاء لطلاب المدارس الدينية، فإن الجانب المركزي للقضية هو الجانب القانوني – نطاق سلطة محكمة العدل العليا للتدخل في التشريع. في عام ١٩٨٨ (بعد رفض أربعة التماسات سابقة في قضيتهم بشكل قاطع) قضت المحكمة في قضية ريسلر ضد وزير الدفاع بأن مسألة تجنيد اليهود المتشددين هي حكمت. وبعد عقد من الزمن، في قضية روبنشتاين ضد وزير الدفاع، ترك القاضي حيشين مسألة ما إذا كان القانون مفتوحا أو حتى قانون أساسي يمكنه إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، بالإضافة إلى توضيح أن سلطة الكنيست محدودة أيضًا في هذا السياق. منذ ذلك الحين، يدور جدل عام وأكاديمي حيوي حول مسألة ما إذا كان من المناسب للمحكمة رفض الاتفاقيات التي ينظمها التشريع في الكنيست في هذا الشأن، والتي تقوم على القيم. وفي كلتا الحالتين، نقطة البداية اليوم هي أن تعديل القانون يجب أن يمر عبر المحكمة العليا، التي ستنظر في الالتماسات التي ستقدم ضده بالتأكيد.

ولهذا السبب، طالبت الفصائل الحريدية بتعزيز القانون لإلغاء البند البديل، الذي يضمن عدم قدرة المحكمة على إبطال القانون. وظهرت قناة أخرى محتملة لحماية القانون في المحادثات التي دارت حول الخطوط العريضة للرئيس – محاولة التوصل إلى اتفاقات بشأن بنود "الإصلاح القانوني" – حيث تمت مناقشة فقرة تحصين ترتيبات الخدمة للحريديم (وغيرهم

من السكان) ضد النقد القضائي. وبما أنه تقرر عدم الدفع بتشريع تمرير التجاوز، وفي ظل فشل المفاوضات الهادفة إلى دفع التشريع بالاتفاق، يبقى القانون الأساسي: دراسة التوراة هو الجواب المعقول الرئيسي من قبل الفصائل الحريدية.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن العديد من أعضاء الحكومة أبدوا تحفظاتهم على قانون أساسي: دراسة التوراة، فإن تقدم القانون يرتكز على اتفاقيات الائتلاف التي وقعها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بهذه اللغة: المادة ٩٠: "في وفي ضوء الأهمية التي أولاها الشعب اليهودي وما زال يوليها لدراسة التوراة عبر الأجيال، سيتم الانتهاء من تشريع قانون أساسي: دراسة التوراة والذي ينص على أن دراسة التوراة قيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي، وذلك حتى إقرار ميزانية عام ٢٠٢٣. ومن المتفق عليه أن هذا التراث يجب أن يستمر في دولة إسرائيل. في الوقت نفسه، بحلول الوقت الذي يتم فيه إقرار ميزانية عام ٢٠٢٣، سيتم الانتهاء من تعديل قانون خدمة الأمن لتنظيم وضع طلاب المدارس الدينية بموافقة جميع فصائل الائتلاف. كما جاء في فصل «الدين والدولة» من الاتفاق، أن مسألة «النفس» الخاصة بفصيل التوراة كان من المفترض حسمها كشرط، قبل تشكيل الحكومة، لكن تم الاتفاق على التأجيل. على أن يحسم التشريع عند إقرار الموازنة. ورغم التوضيح بأن هذه مسألة مبدأ في صميم الفصيل، إلا أنها واضحة للجميع (وحتى تم توضيحها عبر البث المباشر من قبل المستشار القانوني للفصيل).

- **<u>قانون التوظيف: غاية المساواة وهدف التوظيف</u>: -**

تقليدياً، دار النقاش حول قانون التجنيد حول هدفين رئيسيين: المساواة والتوظيف. أحد الأغراض هو تقليل عدم المساواة بين أولئك الذين يخدمون والذين لا يخدمون، في حين أن الهدف الثاني هو تعزيز اندماج طلاب المدارس الدينية في سوق العمل وبالتالي زيادة مساهمتهم في الاقتصاد. إن رفض المحكمة العليا للنسخ السابقة من القانون كان في معظمه ادعاء بأنه لا يفي بشرط المساواة حيث يوجد تحت رعايتها تمييز غير مشروع في تطبيق التجنيد الإلزامي، كيف يختلف القانون المقترح عن الإصدارات السابقة؟

على الرغم من أن الإصدارات السابقة من القانون، التي روجت لها الحكومات السابقة، لم تقدم استجابة كافية لغرض المساواة في الخدمة، إلا أن النسخة المقترحة تختلف عنها بشكل أساسي في عدد من الجوانب المهمة.

غياب الأهداف – على عكس المسودات السابقة، التي استندت إلى نية تعزيز الاندماج المتزايد للجمهور الحريدي في جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال تحديد الأهداف، فإن المسودة المطروحة حاليا على الطاولة لا تحدد أهداف التجنيد ولا تحددها. نسعى جاهدين من أجل زيادة تدريجية في خدمة طلاب يشيفا في جيش الدفاع الإسرائيلي أو في الخدمة من أي نوع.

غياب العقوبات – على أية حال، لا يحدد القانون العقوبات التي سيتم تطبيقها في حالة عدم تحقيق أهداف التجنيد. في الواقع، يترك القانون مسألة التوظيف للاختيار الحر لطلاب المدارس الدينية.

الحصص التي حددتها الحكومة – على عكس مسودات القانون السابقة، التي تم فيها تحديد نسبة الحصص المطلوبة للتجنيد بين طلاب المدارس الدينية من قبل الكنيست، وفقا لمشروع القانون الحالي، سيتم تحديد الحصص من قبل الحكومة. لذلك، من المتوقع أن يتم تحديد الحصص حتى أقل من الحصة الثابتة، وخاصة أقل مما هو ممكن إذا تم تحديد الأهداف ونقطة البداية هي التطلع إلى تكامل موسع ومتنامي.

زيادة مخصصات الرواتب ودعم المؤسسات التعليمية التي ليس لديها دراسات أساسية – إلى جانب الترويج لقانون التجنيد والقانون الأساسي: دراسة التوراة، بحسب ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقات الائتلافية، التزمت الحكومة بزيادة كبيرة (تقريبا الضعف) في مخصصات الرواتب منح دراسية من الدولة، هذا إلى جانب زيادة كبيرة في ميزانية شبكات التعليم الخاص وشبه الأرثوذكسي – الخصوصية (بتكلفة حوالي مليار شيكل).

- **وماذا عن قانون علاوة الخدمة؟** تم تصميم قانون هيبة الخدمة لتوفير مكافآت خاصة لأولئك الذين يخدمون في الجيش. وكما ورد، سينظم القانون المزايا لجميع الخدم وخاصة المقاتلين، وبموجبه سيتم منح مزايا كبيرة للخدم الاحتياط. ويريد المروجون لقانون التجنيد ربط جميع الترتيبات، بحيث يكون من الممكن عرض قدر أقل من الضرر على المساواة، حيث سيتم تعويض عدم المساواة المتجسد في قانون التجنيد من خلال قانون هيبة الخدمة، الذي سيكافئ الجنود وخاصة الجنود. بينهم مقاتلين وإلى جانب الأهمية الواضحة للقانون، يجب الحذر من تبني الرواية التي ترغب فيها الحكومة: المعادلة التي تضع أخذ الحريات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، وبالتأكيد تلك التي تنطوي على المخاطرة بالحياة، في مقابل المكافأة المالية، هي معادلة. إشكالية بطبيعتها. فهو يضر بشدة بروح الخدمة ويعكس التجاهل الشديد لمبدأ المساواة.
- **أما خطة التوظيف؟** ووفقا لمخطط التوظيف الجديد، سيكون نموذج التوظيف تفاضليا. الجنود الذين يخدمون في مناصب تعتبر أقل ضرورة سيخدمون ٢٤ شهرًا، في حين أن أولئك الذين يخدمون في مناصب تتطلب تدريبًا فريدًا سيخدمون ٣٢ شهرًا وسيتلقون تعويضًا إضافيًا بدءًا من الشهر الخامس والعشرين من خدمتهم. أي: مبدأ الخطوط العريضة هو تقصير مبدئي للخدمة للجميع، ومن ثم الفروق في مدة الخدمة وفي الأجر عنها. وهذا مخطط قدمه الجيش ودعمه.

- **نموذج الجيش الشعبي** :قانون التجنيد المقترح، سواء كان مصحوباً بقانون أساسي: دراسة التوراة، أو ما إذا كان محصناً بشكل ما من المراجعة القضائية، هو في الفحص المسمار الأخير في نعش نموذج جيش الشعب. ولا يقتصر الأمر على أن المبادرات التشريعية المطروحة على الطاولة تسهل التمييز الصارخ الموجود بالفعل، بل تعلن الدولة في تشريعاتها أنها لم تعد تعتبر الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي ذات قيمة عليا. "الخدمة الهامة" في جيش الدفاع الإسرائيلي هي إدارة الظهر للخدم وتجاهل فاضح لعنصر المخاطرة على الحياة الذي تنطوي عليه الخدمة. سيؤدي هذا إلى إغلاق الباب أمام إمكانية الحفاظ على الروح التي تتطلب نموذج الخدمة الإلزامية. إن الجمع بين هذين القانونين – عدم المساواة المعلنة، إلى جانب التقليل من قيمة الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، يدعو إلى انتفاضة من جانب الجمهور الذي يخدم. ويمكن بالفعل التعرف على علامات ذلك اليوم، على سبيل المثال "أمهات في حركة "الجبهة" تقدم التماسا في هذا الشأن، وترفع مطلب المساواة في الخدمة إلى قلب الاحتجاجات الشعبية ضد "الإصلاح القانوني". وفي هذه الحالة، فإن الخطر على استمرار الخدمة الإلزامية حقيقي.

- **المساواة في الخدمة** :رغم أن لا أحد يحمل اليوم رؤية المساواة في تحمل أعباء الخدمة، وقد تم إرساء مفهوم يقضي بأنه لا سبيل لتجنيد الحريديم، والمعادلة هي أن ما هو مناسب أخلاقيا هو "لا ينطبق سياسيا وما ينطبق سياسيا ليس مناسبا أخلاقيا، قانون التجنيد الجديد يشكل تغييرا قاطعا لنقطة الانطلاق المعيارية فيما يتعلق بالخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. في غياب الأهداف والعقوبات، عندما تحدد الحكومة الحصص، فإن هذا يعني التنازل الكامل والشامل عن مشاركة الجمهور الحريدي في عبء الخدمة وترسيخ التمييز الرسمي في القانون.

- **الغرض المهني** :المساواة في حقوق طلاب التوراة، إلى جانب مضاعفة ميزانيات الدعم للأفرع والمؤسسات التعليمية التي لا تشمل الدراسات الأساسية، يتحدى بشكل كبير الافتراض التقليدي القائل بأن خفض سن الإعفاء سيعزز اندماج الطلاب المتطرفين. القطاع الأرثوذكسي في سوق العمل. في مثل هذا الوضع، لن يكون لدى ناخبي المدارس الدينية أي حافز للتخلي عن سلة المزايا المقدمة لهم، ولن يكتسبوا المهارات الأساسية اللازمة للاندماج بشكل كبير في سوق العمل، وسيظل الغرض المهني مجرد كلام فقط. مظهر.

في الختام، فإن المفهوم الذي يسترشد به دمج مشاريع القوانين المتعلقة بالقانون الأساسي: تعلم التوراة هو أنه في مواجهة عدم المساواة الصارخة في قانون التجنيد، فإن الدولة تعرب عن تقديرها للخدم، وخاصة المقاتلين منهم، ويكافئهم وفقًا لذلك. لذلك، يجب الافتراض أن الحكومة تأمل في تحلية المرارة وتمرير كل المبادرات. ومع ذلك، إلى جانب القيمة المتأصلة الإشكالية في طرح قيمة المساواة وأخذ الحريات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، والتي تنطوي بالتأكيد على المخاطرة بالحياة، في مواجهة المكافأة المالية، فمن المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت هذه المعادلة ستحظى بالفهم والقبول على المستوى الدولي. المستوى العام .